منشورات المناضل-ة
ملفات أممية -1-

تقديم

أسفرت نتائج الاستفتاء المنظم حول مستقبل علاقة المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي بقرار غالبية الناخبين مغادرة بريطانيا لعضوية الاتحاد. أهمية الحدث كبيرة سواء من ناحية تفسير دلالة التصويت والاستنتاجات المترتبة عنه من زاوية مصالح شعوب أوربا، وأيضا مستتبعاته المحتملة على مستقبل بقاء الاتحاد الأوربي ذاته. لقد اخترق التباين اليسار الثوري البريطاني بصدد الموقف المطلوب الدفاع عنه إبان التصويت وكذلك تفسير دلالة التصويت النهائية.

جريدة المناضل ة تنخرط في هدا النقاش وتضع نصوصا ماركسية ثورية بين أيدي المناضلين لفهم دلالة ما يجري والمسك بمنظور عمالي أممي. بالملف أيضا مقالات حول الانتخابات الاسبانية وحول موجة النضال العمالي الشعبي في فرنسا

كما يتضمن العدد نصا حول أمريكا اللاتينية التي تشهد بدورها تغيرات جوهرية تنهي 20 سنة من صعود حكومات يسار إصلاحي وعودة قوية لليمين النيوليبرالي بما يعنيه من قضاء على المكاسب التي انتزعها عمال وكادحو أمريكا اللاتينية. هكذا تعود هده المنطقة من العالم إلى دخول حقبة من اشتداد المواجهة الطبقية. ويحتوى العدد مقالا حول ما سبيل الرأسمالية للخروج من أزمتها العميقة ؟ ويساجل ناقدا فكرة رائجة تعتبر الملاذ من الأزمة في حدوث ثورة تكنولوجيا جديدة تتيح رفع إنتاجية العمل وزيادة فائض القيمة.

المحتويات:

تقديم
رأي بصدد نتائج الاستفتاء البريطاني وعواقبه: الاستفتاء البريطاني، أزمة أوربا الامبريالية تتعمق.

بريطانيا
بيان من الأممية الرابعة: أزمة مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوربي Brexit : من أجل الوحدة والتضامن، وضد العنصرية و سياسة الإغراق الاجتماعي في أوروبا
المملكة المتحدة(بريطانيا). "تصويت الخروج من الاتحاد الأوروبي كارثة، ولكن النضال مستمر"
بيان المقاومة الاشتراكية(الفرع البريطاني للأممية الرابعة)
اسبانيا
الانتخابات بإسبانيا، وماذا لو تمكنا أخيرا من تجاوز النظام؟
الدولة الاسبانية: بلاغ مناهضي-ات الرأسمالية بصدد انتخابات 26 يونيو 2016
بعد 26 من يونيو، النظام يقاوم في مواجهة رهان "التغيير"
حوار مع غييرمو ألميرا (غ.أ)
"المعلمون-ات المكسيكيون-ات يناضلون من أجل الجميع،من أجل الديموقراطية و من أجل الثقافة"
فرنسا
الحراك ضد قانون العمل: إمكانية لبداية جديدة
عن الانتفاضات الفرنسيّة الرّاهنة
المكسيك
لا للقمع في المكسيك! – إصلاح مضاد لقانون الشغل، الحقوق النقابية، هيئة التدريس
أزمة الرأسمالية العالمية
هل تنعش ثورة تكنولوجية جديدة الرأسمالية ؟
أمريكا اللاتينية
أمريكا اللاتينية: البرازيل-فنزويلا: والآن ما العمل؟

==========

الاستفتاء البريطاني، أزمة أوربا الامبريالية تتعمق.

أسفرت نتائج الاستفتاء حول البقاء في الاتحاد الأوربي من عدمه المنظم بالمملكة المتحدة عن نتيجة مذهلة ومفاجئة تقضي بمغادرة الاتحاد،مفاجئ لكون الكل كان يتوقع منافسة حامية تنتهي بإقرار البقاء في الاتحاد شبيه بما وقع أثناء الاستفتاء علي الدستور الأوربي ببلدان أوربية عديدة بالرغم من الانقسام بين معسكر لا للدستور الذي تبناه أقصى اليمين و اليسار الجدري بمبررات وشعارات وبدائل مختلفة وبين معسكر نعم للدستور الذي ضم الأحزاب البرجوازية والاشتراكية الديمقراطية واستعمل التخويف من سوء المصير الاقتصادي لابتزاز الناخبين للتصويت لصالح الدستور.

الاستفتاء دليل أزمة أوربا الامبريالية

كان انهيار أوربا الشرقية أواخر الثمانينيات الفجر الذهبي للاتحاد الأوربي فقد مثل حلم المستقبل والنموذج المنشود لشعوب تخلصت لتوها من القبضة الستالينية وتمني النفس بمجتمع حريات ديمقراطية و تلبية حاجياتها الأساسية بشكل أفضل وقد دغدغة الدعاية الامبريالية تلك المطامح المشروعة وسوقت للسوق الحرة كجنة موعودة. توسع الاتحاد الأوربي شرقا وضم دول عديدة وقبلت الأخيرة بشروطه القاسية لتأهيل اقتصاديتها وقوانينها وسياساتها بكلفة باهظة عنوانه الأبرز العصف بما مثل مكاسب الفترة الماضية من وجود قطاع عام مجاني كان مركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان،رغم دلك نالت تلك الإجراءات رغم شدتها دعما شعبيا على أمل أنه الثمن الضروري لبلوغ جنة الاتحاد الأوربي.

ابتلع الاتحاد الأوربي بلدان الشرق وحولها إلى باحة خلفية و سوقا لتصريف منتجاته الصناعية ومصدرا لليد العاملة المؤهلة والرخيصة وانتهز الفرصة لتتوسع مقاولته مستفيدا من الخوصصة الشاملة هناك وأخيرا ربح وسع حلفه السياسي والعسكري لتشديد الضغط على روسيا الاتحادية لخنقها وإضعافها.

لسوء حظ شعوب أوربا الشرقية المتحمسة لعضوية الاتحاد الأوربي فقد تزامن نيلها للعضوية مع بلوغ مسار تدمير ما مثل مغريات لتلك الشعوب درجة متقدمة . فقد أجهزت النيوليبرالية على مكاسب ما بعد الحرب العالمية الثانية :خدمات عمومية جيدة ومجانية – التعويض عن البطالة- تشريع عمل مكن العمال من مكاسب عديدة- حريات ديمقراطية أوسع .فقد توسعت البطالة وخوصصة شملت كل مناحي الحياة وتقليص للحريات الديمقراطية باسم محاربة الإرهاب . إلا أن أشد ما هز الاتحاد الأوربي في الفترة الحالية يكمن في الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها الخطير على مستقبل الاتحاد الأوربي. فالركود الاقتصادي المعمم في مجمل اقتصاديات بلدان الاتحاد فمند 2007 إلى ألان ضلت معدلات النمو ضعيفة جدا تتراوح بين نقطة سلبية إلي ثلاث نقط وبلغت الأزمة درجة خطر افلاس اقتصادي لدول عديدة خصوصا جنوب القارة (اليونان –اسبانيا-البرتغال) مع ما تعانى بلدان أخرى أقوي من صعوبات فعلية (ايطاليا) وقد ترافقت أزمة الركود تلك بضغوط شديدة و بصراع لا يرحم مع منافسين أشداء يسحقون تباعا على شركات أوربية ويسلبونها أسواقها التاريخية مما أدخلها أوربا في وضع التراجع الاقتصادي وانتقال مركز الثقل إلى البلدان الصاعدة كالصين والهند التي أضحت تدك أسوار أوربا ببضائعها الأكثر

هذا النحو حدت من اتساع الأزمات بإغداق المساعدة على المقاولات، لكن ذلك ذاته حد من سقوط قيمة الرأسمال الذي تتيحه الافلاسات، وحال بذلك دون إعادة انطلاق الاقتصادات بعد حلقات الأزمة.

ما الذي جرى بعد كساد سنوات 1930 والحرب العالمية الثانية؟ أتاح تطهير الرأسمال الفائض انطلاقة قوية للاقتصادات. وأفضت دينامية التراكم تلك(انطلاقا من مستوى بالغ الارتفاع) إلى انخفاض معدل الربح في سنوات 1970 بسبب قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض (إحلال وسائل إنتاج مكان قوة العمل الحي التي هي دون غيرها مصدر فائض القيمة). أدى انخفاض معدل الربح إلى فيض تراكم الرأسمال، أي فيض من الرأسمال بالنسبة لكتلة فائض القيمة المستخرجة في الاقتصاد. لم ينه تدخل الدول لإنقاذ المجموعات الرأسمالية الكبرى(ما يعادل نقلا للثروة من العمال إلى الرأسماليين) حالة فيض تراكم الرساميل المستمرة منذ سنوات 1970. إنه التفسير الأساسي لضعف النمو، أكثر مما تفسره دورات الأمد القصير.

الاقتصاد التكاثفي

لا مفعول له غير تعزيز الميول القائمة للرأسمالية

لا يؤدي الاقتصاد التكاثفي، أو اقتصاد التقاسم، إلى قطيعة في دينامية الرأسمالية. فهو إذ يحول "قيم استعمالية" للإستعمال الشخصي إلى سلعة، يوسع إمكانات تطور الرأسمالية إلى مجالات كانت مفلتة منها. هذا التوسع لمجال السلعة هو من ثوابت الرأسمالية، منذ بداياتها، يخلق حاجات جديدة وأسواق جديدة وتكنولوجيات جديدة.

إن طابع الرأسمالية الدنيء يتفاقم. يجري إبراز التقاسم والتكافل بالواجهة بقصد إخفاء استغلال رهيب للشغيلة الجدد بلا وضع اعتباري في هذا الاقتصاد الجديد، أفرادا كانوا، أو "مستقلين" أو أجراء بالغي الهشاشة على شاكلة Uber. يجري باسم "التقاسم" تذرير الشغيلة، وعزل بعضهم عن البعض. إن كان للاقتصاد التكاثفي مفعول ايجابي على نمو الاقتصاد، فدلك بفعل آلية فائض القيمة المطلق (بخفض الأجر الفعلي وزيادة مدة العمل) أكثر مما هو بفعل فائض القيمة النسبي (بزيادة إنتاجية العمل).

خلاصة القول، ليس ثمة حل تكنولوجي يتيح إعادة إطلاق النمو دون تطهير للرأسمال الفائض، تكون عواقبه رهيبة على العمال. الخيار أمامنا هو فعلا بين همجية الرأسمالية و الاشتراكية.

غاستون لوفران Gaston Lefranc

مكاسب الإنتاجية الإجمالية للعوامل هي حصة النمو (حجما) التي لا يمكن تفسيرها بارتفاع حجم وسائل الإنتاج ("الرأسمال"حسب القاموس النيوكلاسيكي) وحجم العمل. انه قياس لفعالية العمل ووسائل الإنتاج المستعملين.

المصدر: مجلة (L'Anticapitaliste n°76 (mai 2016

تعريب: المناضل-ة

قدرة علي المنافسة مما يفضى إلى موجة إفلاس وإغلاق للمقاولات وتسريحات جماعية وتفاقم الأزمة الاجتماعية.
رد الطبقات الامبريالية بأوربا ومؤسساتها (المفوضية الأوربية) على الأزمة التي تخنق أوربا هو مواصلة حازمة لجيل جديد من السياسة النيوليبرالية وقد كشفت عن شراسة بالغة في إجبار اليونان المنهك على تجرع كأس وصفاتها القاتلة حتى أخر قطرة بما هو رسالة لباقي البلدان مفادها أن الاتحاد الأوربي ليس تجمعا خيريا بل محكوم بقانون الرأسمالية الذي لا يرحم.
لكن حدث أمران اثنان فجر خزا .ن التناقضات بين الرأسمالية الامبريالية وكشف أزمة الاتحاد الأوربي المؤسسية بعد ما كانت لوقت قريب أزمة اقتصادية واجتماعية فقط ، <u>الأول</u> يتعلق بقضية التدفق الكثيف للمهاجرين الفارين من الحروب وتفكك دولهم والقادمين من سوريا والعراق واليمن وأفغانستان وشمال إفريقيا وجنوبها .فجر اكتساح المهاجرين التناقض بين الحاجة الآنية للمقاولات الأوربية ليد عاملة شابة ومؤهلة تتيح الضغط على سعر قوة العمل هدا ما يفسر موقف المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" التي أبانت عن سياسة أكثر مرونة في استقبال المهاجرين في بداية تدفقهم على القارة ،هده المصلحة الاقتصادية تصطدم بمخاوف قومية ودينية يغذيها اليمين و أقصي اليمين حول إغراق القارة بموجة مهاجرين متعصبين دينيا للإسلام وخطورة غرس جذور الإرهاب الإسلامي.وبلغ الخلاف حد تهديد بعض الدول (المجر) بتعليق مؤقت لمعاهدة حرية تنقل الأشخاص بين بلدان الاتحاد بل انه بالفعل عادت الحواجز الفاصلة على الحدود بين بعض دول الاتحاد .
الأمر <u>**الثاني**</u> هو الكشف عن إجراء جولات مفاوضات سرية مع الولاية المتحدة الأمريكية حول منطقة التجارة الحرة الأطلسية وما إثارته من ردود فعل متباينة بين الدول فرغم أن الهدف تكتل لمواجهة منافسين آخرين إلا انه آثار الخوف من اكتساح الرأسمال الامبريالي الأمريكي لأوربا ناهيك عن مخاطر تعميم النموذج الأمريكي والقضاء المبرم على مكاسب الحركة العمالية بأوربا.

دافيد كامرون حينما يؤدي الطموح الشخصي إلى الكارثة.

ليضمن انتخابه رئيسا للوزراء وعد "دافيد كامرون" بإجراء استفتاء حول البقاء بالاتحاد الأوربي ومع قرب موعد الاستفتاء ضغط على المفوضية الأوربية لتقديم تنازلات تغري ا لبريطانيين وتعزز حجج المدافعين عن بقاء بريطانيا عضوا في الاتحاد الأوربي ، عبر إقرار بعض الإجراءات الاستثنائية مثل السماح لبريطانيا حرمان مهاجرين أوربيين من تعويضات صحية يستفيد منها البريطانيون على سبيل المثال لكن حصلت أمور مثيرة جدا ، انقسم الحزبين التاريخيين (حزب العمال الجديد وحزب المحافظين) بصدد الاستفتاء ، فرئيس بلدية لندن السابق من حزب المحافظين كان من المتحدثين باسم المدافعين عن خروج بريطانيا من الاتحاد عكس رئيس حزبه "دافيد كامرون" الذي نظم حملة مشتركة صحبة رئيس بلدية لندن من حزب العمال لإقناع الناخبين للتصويت بالبقاء بالاتحاد الأوربي. أقصي اليمين البريطاني وحده المتماسك منظورا وتنظيما ، دافع عن مغادرة الاتحاد الأوربي لكونه يفقد بريطانيا استقلالها ويجبرها على قبول تدفق مهاجرين أوربيون ينافسون البريطانيون في قوت يومهم وفرص عملهم. إن اليمين البريطاني استعمال الغضب من الكوارث التي سببتها النيوليبرالية بدءا من "مارغيرا تاتشير" والتوجس من الأفق الغامضة التي تلوح سواء اقتصاديا و امنيا للتشجيع على خيار التقوقع القومي الشوفيني.

متناقص فيما يخص مكاسب الإنتاجية (مند متم سنوات 1970). يتعلق الأمر أساسا بابتكارات في منتجات، وأقل فأقل بابتكارات تتيح تحسين فعالية عملية الإنتاج.
ويرى آخرون، من قبيل سومرس وكروغمان Summers و Krugman ، أن الأمر يتعلق بمشكل "طلب". مِدى هذا الرأي أن النمو الفعلي سيظل بشكل مستديم دون النمو الكامن بفعل ارتفاع التفاوتات، وشيخوخة السكان، والاستدانة، وكلها عوامل مؤثرة سلبيا على الاستهلاك. و يؤدي هذا إلى نقص استثمار وبالتالي إلى نمو ضعيف. يلزم عندئذ، فضلا عن سياسة نقدية إرادوية جدا، زيادة النفقات العامة، لا سيما الاستثمار العمومي، بقصد حفز الطلب وتقريب والإنتاج الفعلي إلى الإنتاج الكامن.
مع أن الوقائع تبدو لصالح منظري "الركود العتيق"، يظل استدلالهم يطرح مشكلا. لأن الاقتصاد الرأسمالي دوري، ودوراته محددة بمتغير أساسي هو معدل الربح، الذي يتعين فهم تطوره وهو الغائب الكبير في تحاليلهم. وتتمثل قوة الاقتصاد الماركسي في تجاوز هذه النزاعات السطحية بين الاقتصاديين النمطيين وفي فهم عميق لسير نمط الإنتاج الرأسمالي.
ما من معجزة تكنولوجية لإستعادة معدل الربح ...
... ومن ثمة إنعاش التراكم. هذا لأن التقنية ليست متغيرا مستقلا يفرض نفسه من خارج على النظام الرأسمالي، محددا نمو الاقتصاد. إن قوانين الاقتصاد الرأسمالي هي العامل المحدد. ويمثل معدل الربح، والحالة هذه، المتغير الأساسي المحدد لمستوى الاستثمار ومن ثمة مكاسب الإنتاجية. عندما يكون معدل الربح منخفضا، ليس ثمة معجزة: الاستثمار منخفض ومكاسب الإنتاجية غائبة. كانت نفقات التكنولوجيا الفائقة، من تجهيزات وبرمجيات، تمثل بالولايات المتحدة الأمريكية 4,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في العام 2000، وفقط 3,5 % في العام 2013. ويلاحظ الانخفاض ذاته في أوربا. ويجب ألا يُبحث عن أسباب ضعف مكاسب الإنتاجية في مكان آخر. وإن ليست نفقات التكنولوجيا الفائقة أكبر فمرد ذلك إلى ضعف معدل الربح وإلى كون كلفة تلك التكنولوجيا مرتفعة جدا قياسا بالربح.
في الرأسمالية، تُطبق الابتكارات التي ترفع إنتاجية العمل إن كان معدل الربح يتيح ذلك. وقد تكون مؤاتية بحد ذاتها، بمعنى إتاحتها تقليص مدة العمل ورفع مستوى المعيشة. لكن يظل المعيار الوحيد لتطبيقها هو مردودية الرأسمال. إذا بلغ سقوط قيمة الرأسمال مستوى كافيا، يستعيد معدل الربح عافيته، ويمكن تطبيق موجة جديدة من الابتكارات لأجل رفع الإنتاجية. إنه التفسير الاساسي الذي يتجاهله اقتصاديو البرجوازية الذين يركزون على الفعالية الإنتاجية للابتكارات (مكاسب الإنتاجية لاستثمار معين). ويبقون على سطح الأمور ولا يفهمون أن التقدم التقني ليس له دينامية خاصة، بل هو محدد بدينامية معدل الربح.
2533955691
كيف يفسر الركود الاقتصادي؟
ما يفسره على نحو أساسي هو استمرار فيض تراكم الرأسمال منذ عقود عديدة.
فضلا عن الدورات متوسطة وقصيرة الأمد، يلاحظ انخفاض في الأمد الطويل لمعدل نمو الإنتاج، وهو نتيجة انخفاض "عتيق" لمعدل الربح. وقد حدثت قطيعة بعد الكساد العظيم لسنوات 1930. استخلصت الدول الدروس من انهيار الاقتصادات، وقررت تطبيق سياسات اقتصادية لتفادي الافلاسات المتتالية للمقاولات الكبرى، وبمقدمتها البنوك. وعلى

ان غضب شعوب أوربا من الاتحاد الأوربي الذي يدمر مكاسبها التي انتزعت في عقود سابق بقرارات تتخذها أجهزة بيروقراطية غير منتخبة موجودة في بروكسيل ،هدا الغضب ليس مقتصرا علي بلد دون غيره وهو أمر تدركه البرجوازية الامبريالية الأوربية ولن تجازف بإقرار استشارة شعبية نتائجها جلية،إن شكليات الديمقراطية البرجوازية نفسها تصطدم باليات التنظيم وكيفية اتخاذ القرارات الفعلية داخل الاتحاد الأوربي الشبيه بالديمقراطية داخل المقاولة الرأسمالية حيث الكلمة للمالك البرجوازي.

لن تغفر الامبريالية الأوربية لديفيد كامرون مقامرته بمصالح الاتحاد الأوربي من اجل مصلحة خاصة وتهاوت كل تضميناته الكاذبة على حقيقة مؤلمة فتحت الباب لسيناريوهات قد تقضي على ما اعتقد انه انجازات لا رجعة عنها في بناء أوربا رأسمالية موحدة.

انسحاب المملكة المتحدة بداية تحولات ومخاطر عديدة.

قرار البريطانيين بمغادرة الاتحاد الأوربي أمر بالغ الخطورة على الاتحاد ومستقبلة وفي ألان ذاته حول مستقبل المملكة المتحدة . نتذكر كيف ارتعش "تسيبراس" أمام خيار اتخاذ قرار انسحاب اليونان من الاتحاد الأوربي للتخلص من خططه القاتلة للشعب اليوناني وكيف حذر خبراء اقتصاد بأن انسحاب اليونان المفلس من الاتحاد يمكن أن تتمخض عنه تبعات اقتصادية وسياسية خطيرة ،فكيف والحال حينما يتعلق الأمر باقتصاد امبريالي أقوي ومركز مالي الأول في أوربا ،ستبدل الامبريالية جهد مضاعفا للتهوين مما وقع لتهدئة فزع الأسواق وتقليص الخسارة لكن أخطر ما يهدد الاتحاد الأوربي يتمثل في أن الاستفتاء البريطاني كشف عن إمكانية التخلص من قبضة المفوضية الأوربية وهدا أمر كان يبدو مستعصيا من قبل مما سيشجع بلدان أخري ويصب الزيت في طاحونة معارضي الاتحاد الأوربي و تمكينهم من ورقة تعبئة باستلهام المثال البريطاني وتوجيه الاستياء الشعبي ضد سياسة الاتحاد ،لنتخيل للحظة واحدة وصول الجبهة الوطنية الفرنسية وتنظيم استفتاء تغادر بموجبه فرنسا الاتحاد الأوربي ؟ حينها سيكون مجرد ذكري . ومن المرجح جدا أن بلدان أخري بالأخص الاسكندينافية ستحدو حذو بريطانيا عاجلا أو آجلا خصوصا إن لم تتحقق المخاوف حول انتكاس الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بريطانيا.

بالمقابل فالمملكة المتحدة مهددة بالتفكك .فقد صوتت اسكتلندا وايرلندا الشمالية ويلز لصالح البقاء بالاتحاد الأوربي في حين صوت البريطانيون لمغادرة الاتحاد مما نتج عنه تصاعد مطالب الاستقلال عن المملكة المتحدة والتفاوض لنيل عضوية الاتحاد الأوربي ،إضافة إلى احتمال تعرض الرأسمال المصدر للسوق الأوربية لضغوط تحد من سهولة ويسر ولوجه السوق الأوربية ناهيك عن ضياع فرص عمل لبريطانيين بمؤسسات الاتحاد الأوربي ونقل مؤسساته خارج بريطانيا والأخطر احتمال تضرر سوق لندن المالية بنقل شركات أوربية أعمالها إلي بلدان أوربية أخري.

الاتحاد الأوربي مواقف متناقضة

الطبقات الرأسمالية القومية الأوربية منقسمة بصدد الاتحاد الأوربي فالرأسمالية التصديرية تري في أوربا سوق لمنتجاتها أما الرأسمال الموجه للسوق القومية والدي تسحقه المنافسة فغاضب من اتحاد يلزم بلده بالتقيد بحرية تنقل الأشخاص والبضائع كما أن الطبقات الوسطى أصابها الرعب من مستقبلها الغامض الذي تهدده الأزمات ويقض مضجعها توافد كبير لمنافسين يهددون مكاسبها وهده الطبقة المرعوبة تشكل خزان وقاعدة دعم لمنظمات اليمين ،الطبقة العاملة نفسها الفاقدة لقيادة سياسية طبقية حقيقية والتي تعرضت تنظيماتها

هل تنعش ثورة تكنولوجية جديدة الرأسمالية ؟

النقاش مستعر بين مختصي الاقتصاد النمطيين: هل الرأسمالية محكوم عليها بالركود الاقتصادي أم أنها ستثب بفضل موجة ابتكارات جديدة؟

ليس النقاش جديدا لكنه ينبعث اليوم مع مواقف روبير غوردون Robert Gordon او لاري سومرس Larry Summers الذين يريان (بناء على حجج متباينة) أن الاقتصاد ترجح على نحو مستديم إلى عصر نمو ضعيف ومكاسب انتاجية ضعيفة. منذ العام 1987 كان روبير سولوو Robert Solow يذهل قائلا: "نرى الإعلاميات بكل مكان سوى في إحصاءات الإنتاجية". في متم سنوات 1990، شهدت إنتاجية العمل وثبة، لدرجة أن مداحي "الاقتصاد الجديد" اعتبروها من حسنات ثورة تكنولوجية جديدة، ثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة NTIC. كان سولوو ذاته يعتقد أنه أخطأ. لكن الأمر لم يدم غير مدة وجيزة.

توجد مكاسب الإنتاجية في أدنى مستوياتها منذ مطلع سنوات 2000، قبل بداية الجمود الاقتصادي الراهن. ويكمن تفسير ازدهار متم سنوات 1990 في هبوط استثنائي لسعر المعدات المعلومياتية وارتفاع استثنائي في حصة الناتج الداخلي الإجمالي المخصص للاستثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. لذا لم تكن أسباب ذلك الأداء الجيد قابلة لإعادة إنتاجها. وقد سرعت "الثورة المعلوماتية" نمو الإنتاجية طيلة أقل من عشر سنوات.

ركود أم ثورة صناعية جديدة؟

لكن البعض ما يزال يأمل أن تفضي التقنيات الجديدة إلى إتيان مفاعيلها. والمرشحون كثر: الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتطور صناعة الروبو، وتكنولوجيا النانو. وثمة من يترقب أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تجاوز "صراع الطبقات" القديم، وإلى ظهور شبكات أفقية، والقضاء على الأزمات. هذا وهم كامل، إذ حتى ولو أدت التكنولوجيات الجديدة إلى مكاسب هامة في الإنتاجية، سيكون ثمن ذلك استثمارات مكلفة جدا ستؤثر على انخفاض معدل الربح وتفضي إلى التسبب في أزمات.

الوقائع عنيدة وتقدم الإنتاجية أضعف من أي وقت مضى: بين العامين 2005 و 2015 كان متوسط مكاسب الإنتاجية بنسبة 1% بالولايات المتحدة الأمريكية وكانت مكاسب الإنتاجية الإجمالية للعوامل بنسبة 0,3%. ويبدو أن التكنولوجيات الجديدة لا تأتي بحل سحري للركود الاقتصادي بقدر ما تراكم السلبيات: تدمير كثيف لفرص العمل، ومكاسب إنتاجية ضعيفة، وفقد التحكم بالمصير. الركود ماثل أمامنا لكن ماذا يعني الركود.

ركود عريق : فكرة قديمة ضئيلة القدرة على التفسير

في العام 1938، إبان الكساد العظيم لسنوات 1930، كان المختص بالاقتصاد الفان هانسن Alvin Hansen ابتكر تعبير "الركود العريق" لتفسير أن الأمر لا يتعلق بجمود اقتصادي بل بعصر اقتصادي جديد مطبوع بنهاية النمو والتقدم التقني. وقد كذبه التاريخ. وهذا لا يمنع الاقتصاديين من الحديث مجددا عن "الركود العتيق"، رغم أنهم مختلفون بصدد أسباب الركود.

يرى البعض، مثل غوردون، أن الأمر يتعلق بمشكل "عرض". الركود بنظر هؤلاء مطابق لانخفاض مستديم للنمو الكامن (النمو الذي تتيحه الوسائل التقنية القديمة). ويرى أصحاب هذا الرأي أن نمو العرض تحده عوامل عديدة منها بوجه خاص شيخوخة السكان، وبلوغ مستوى التعليم سقفا و الآثار الجديدة للتغير التكنولوجي. الابتكارات لها مردود

النقابية والجمعوية لضعف تنظيمي وتراجع قوتها و بسيطرة أجهزة بيروقراطية رافقت كل الهجمات النيوليبرالية المؤلمة خلا العقود الأخيرة فبدأت أقسام من العمال بالتأثر بدعاية اليمين الفاشي.

على اليسار الاشتراكي بسط مشروعه البديل المستقل عن مشاريع الرأسمال الامبريالي سواء المدافع عن سوق أوربية امبريالية وعقيدتها ناليوليبرالية المتطرفة أو مشروع انتكاسة نحو السوق القومية الرأسمالية مع تطبيق نفس السياسة النيوليبرالية بتعويض اليورو بالفرنك أو المارك أو غيره من العملات القومية كما يجب فضح أكاذيب أحزاب من أصول اشتراكية ديمقراطية تعد باستعادة جزءا يسيرا من المكاسب مع مواصلة النهج النيوليبرالية.

يجب مجابهة الاتحاد الأوربي الامبريالي باتحاد فيدرالية أوربية اشتراكية تنطلق من برنامج أولي قائم على تلبية حاجيات ساكنة القارة وأوسع ديمقراطية مباشرة وبيئية عبر تأميم المؤسسات المالية والصناعية والتجارية الكبرى .فليس حل أزمة الرأسمالية المتفجرة في الحدود القومية الضيقة إلا طوبي رجعية.

تحديات بوجه اليسار الاشتراكي

الاستفتاء البريطاني جرس إنذار لليسار الاشتراكي عالميا عشية أزمة رأسمالية متعددة الأبعاد (اقتصادية،اجتماعية،سياسية،بيئية ،مؤسساتية) بما هي نتيجة تزامن لأزمة بنيوية مع أزمة ظرفية بالغة العمق ، تسعى الامبريالية بما أوتيت من قوة وخبرة تفادى مخارج دموية علي شاكلة الحروب العالمية السابقة إلا أن الأكيد أن هدا الزلزال الخطير ستتمخض عنه أحداث ضخمة مؤلمة . إن تأثيرات الاستفتاء البريطاني على مستقبل الاتحاد الأوربي وكدا الشكل المستقبلي للملكة المتحدة تبرز أن الخريطة الجيو-سياسية لما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت في التغير. إن توسع اليمين وأقصي اليمين الفاشي وتغلغله في الطبقات الوسطى وأقسام من الطبقة العاملة واكتساحها التدريجي للانتخابات مما يوشي بمخاطر قادمة ،فليس لليمين من مخرج للازمة الرأسمالية فمهاتراته الديماغوجية سرعان ما ينكشف غبائها وعجزها وهو ما سيكون دافعا لمغامرات دموية للهروب من مواجهة أصل الكارثة الكامن في النظام الرأسمالي ذاته.

اليسار الاشتراكي منهك ومشروعه فاقد للصدفية وتبعات انهيار الستالينية الجاري مماثلتها بالاشتراكية عقبة قائمة. إن اليمين الفاشي بتنويعاته هو من يعزز مواقعه على أرضية الأزمة الرأسمالية الراهنة. بل أن خيانة اليسار الإصلاحي للثقة الممنوحة له وخيانة وعوده واستسلامه للامبريالية الأوربية يزيد من مفاقمة أزمة البديل اليساري .أليس "سيريزا" إعادة لخيانة حكومة ايبرت ليمار للثورة الألمانية سنة 1919/1918؟ أليس ما يجرى اليوم قريبا للوضع العالمي خلال العشرينيات القرن الماضي والدي تمخض عنه صعود فاشي وحرب عالمية؟مع فارق نوعي ممثل في ضعف الطبقة العاملة تنظيميا وكمشروع بديلا.

اليسار الاشتراكي في حاجة إلي انتصارات ملموسة وجرأة في تحدي الرأسمالية ونظامها وعرض بدائل اشتراكية مستقلة

ما من طريق آخر لغرس اليسار الاشتراكي وليشكل معسكرا بديلا عن أزمة الرأسمالية والمعارضة اليمينية الفاشية .

ليس الاستفتاء البريطاني وما سيتمخض عنه إلا دليل على عمق أزمة الرأسمالية عالميا وانقسامها بصدد طريقة تعاملها مع الأزمة العميقة الحالية. تعج كل مفاصل الرأسمالية عالميا ببؤر توثر ومنافسة شرسة وصدمات وحروب تجارية وحروب عسكرية بالوكالة .إن

ديموقراطية. ما يسمى بالجماهيرية الليبية [«دولة الجماهير»]كانت تنظيما من أبشع أنواع الاستبداد الشخصي تحت لقب «السلطة الشعبية.«

تحيل الأزمة أيضا إلى أشكال بناء سياسي (إن ضعف قدرة حزب العمال في البرازيل على التعبئة بوجه عزل ديلما جدير بالذكر مثل ما تشهده الكيشنيرية من ارتباك وحيرة بعد مغادرة الحكومة) وإلى الفساد –الذي يستغل لإقامة أغلبيات أو شراء تحالفات (كما في البرازيل)، أو في نسخته الأكثر فوضوية (كما في فنزويلا.(

وفي آخر المطاف، تعملآفاق تجذر الديموقراطية على تعزيز ذلك (تجذرها)، وليس تحول سيرورات التغير إلى أشكال نظام تخنق النقاش الداخلي، وتعبأ المناضلين على نحو عسكري، وتكافئ الولاءات الانتهازية أكثر من الفعالية والنزاهة الثقافية في إطار «لينينية» وهمية لا صلة لها بالمرغوب فيه وحسب ولكنها غير فعالة بوجه «أشكال يمين جديد» تنتشر بالمنطقة. (مقال نشر في موقع. NuevaSociedad, nuso.org ترجم إلى الفرنسية موقع(A L'Encontre

[1]لوبي السلاح، تعبير يحيل إلى نواب، بغض النظر عن الحزب الذين ينتمون إليه، يدافعون عن « الدفاع الذاتي الفردي»، وعن تشريع ينص على سهولة الحصول على الأسلحة. (هيئة تحرير موقع .(A L'Encontre

-[2]ميمات [الإنترنت]: مصطلح يستخدم لوصف شعار أو فكرة تنتشر بسرعة من شخص إلى أخر من خلال الإنترنت -المترجم إلى اللغة العربية.

-[3]رئيس سابق لبنك براديسكو لإدارة الأصول، وشغل منصب أمين الخزينة العامة في عهد لولا بين عامي 2003 و2006.

» :[4]الأيدي النظيفة»: تحقيق قضائي. بدءا من عام 1992، فكك النظام السياسي الايطالي المعمول به حتى ذلك الحين.

:[5]اختلاس الأموال والفساد على نطاق واسع مرتبط بعمليات شركة النفط العملاقة بتروبراس.

:[6]في إشارة إلى حركة الاحتجاج الواسعة، بين عامي 1983 و1984، المطالبة بانتخابات رئاسية مباشرة ودمقرطة الحياة السياسية

):[7]الذي تحتسب منذ تقلد شافيز ولايته الأخيرة [توفي تشافيز في آذار/مارس عام 2013]، خلفه مادورو بعد فوز بفارق ضئيل عام 2013(،

[8]استفتاء لإقالة الرئيس ينص عليه الدستور؛ جرى جمع ما يناهز 1.85 مليون توقيع بالنسبة لهذا الاستفتاء

قطاعات الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي الموحد)، في جناحه المدني وجناحه العسكريأيضا. إن أعمال النهب، وأزمة الكهرباء التي تشل الدولة تقريبا، وانعدام الأمن المتفشي تجعل «الاشتراكية» (في الواقع شكل من أشكال الريع الجديد يسمى اشتراكية) لاتتوافق من جديد مع صفوف الانتظار [أمام المتاجر] والخصاص وحسب، لكن أيضا مع أزمة شاملة لدعائم النظام البوليفاري. وكما أشار فيكتور ألفاريز، وزير الصناعات الأساسية والتعدين سابقا في حكومة تشافيز:

»في عام 2010، أقر تشافيز بأن انكماش النتاج الداخلي الخام بنسبة 5.8% حفل تأبيني للرأسمالية. بالنسبة لمن كانوا يعتقدون أن هذا الانهيار يعود إلى «فشل الحكومة»، كان رد تشافيز يؤكد أن «الاقتصاد الذي ينهار في فنزويلا، هو الاقتصاد الرأسمالي». لكن تدمير الاقتصاد الرأسمالي دون بناء اقتصاد اشتراكي فعال في الآن ذاته، شكل في آخر المطاف أمثل طريق مختصر لدفع البلد نحو حلقة مفرغة من نقص واحتكار ومضاربة وتضخم تصيب الناس برمتم . إن ثورة حقيقية سيرورة تدمير خلاق: تُدمر القديم والأدنى وتحل محله الجديد والأسمى.لكن الناس الذين يعانون اليوم من أضرار الندرة والمضاربة والتضخم توصلوا إلى الاستنتاج التالي: « إذا كانت هذه الكارثة هي الاشتراكية، فمن الأفضل البقاء في الرأسمالية».سيلزم وقت طويل لكي يدرك الناس البسطاء من الشعب مرة أخرى أن الاشتراكية تمثل طريق بلوغ مجتمع متحرر من البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي. هذا ما حدث في البلدان المسماة بلدان اشتراكية القرن العشرين، لكن الطليعة التشافيزية لم تستوعب الدرس«.

علاوة على ذلك، يعمل ميل مادورو للحكم بواسطة أدوات استثنائية على تمهيد الطريق نحو سيناريو «انقلاب ذاتي»، (وثمة خطابات يؤكد فيها أن «أن الجمعية العامة في فنزويلا فقدت أهميتها السياسية. ولا يشكل زاولها سوى مسألة وقت»). إن هذه الانحرافات، إضافة إلى سمات خاصة بعصابات قائمة بالذات داخل النظام، تهدد يسار القارة بمرته. إن ضربة تماثل ضربة هزيمة الساندينيين في عام 1990 [في نيكارغوا] –تشكل الجبهة الساندينية للتحرير الوطني حركة اخترقها انحطاط أخلاقي قوي لكنها كانت بالفعل تواجه عدوانا أمريكيا عنيفا- ممكنة تماما اليوم في فنزويلا. لن نواجه ذلك بنجاح من خلال رص الصفوف بواسطة خطابات أو إصدار مواقف مبالغة فيها.

من أجل تقييم رزين

يندد اليمين في أمريكا اللاتينية حاليا بنظام مادورو، ويدعم المؤامرة غير الديمقراطية في البرازيل، بينما يناضل اليسار «المعادي للإمبريالية» ضدا على ذلك. يتعلق الأمر، دون شك، بسيناريو صعب بالنسبة لليسار بالقارة، وبمرحلة نهاية دورة على نحو أوضح دوما. لا يعني ذلك أن يبحث المرء عن توازنات نظرية ولا أن يكون من «الفضلاء» أو جذريي صالونات، ولكن أن يفكر بصدق (دون التخلي عن التجذر) حول نوع المؤسسات اللازمة للتغير الاجتماعي، وأن يفكر بجدية في الديموقراطية (دون خلط بين الديموقراطية والليبرالية). غالبا ما تحولت أشكال « الديموقراطية الشعبية المباشرة» إلى أدوات أقل

وضع اللااستقرار العالمي انتقل إلى مستويات اشد تعقيدا وخطورة بدرجة تعمق تعقد وخطورة الأزمة الراهنة. ليس تفكك دول بمنطقتنا والثورة و الثورة المضادة وإفلاس اقتصاديات دول وتشكل أحلاف عسكرية واشتداد المنافسة للوصول لمصادر المواد الأولية واحتكار الأسواق وصعود قوى اليمين الرجعي سواء بالمراكز الامبريالية أو بالبلدان الرأسمالية التابعة كلها تنبأ أن الإنسانية علي مشارف محكات كبرى مما يعيد لشعار الاشتراكية أو البربرية كل راهنتيه. طبعا الوحوش البربرية أكثر تألقا في مستنقع أزمة الرأسمالية حاليا لكن قوة الطبقة العاملة الجبارة قادرة علي سحقها وعلى اليسار الاشتراكي إدراك أبعاد ما يجري والنهوض بمهامه فلم يفت الأوان بعد رغم أن الوقت ينفد.

ح 2016/06/26

==========

بيان من الأممية الرابعة: أزمة مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوربي Brexit : من أجل الوحدة والتضامن، وضد العنصرية و سياسة الإغراق الاجتماعي في أوروبا

الثلاثاء 28 يونيو، 2016،

1. تمثل نتيجة الاستفتاء البريطاني مرحلة أخرى في أزمة الاتحاد الأوروبي بعد اليونان وأزمة المهاجرين. لقد صوتت غالبية عظمى من الناخبين في انكلترا و بلاد ويلز لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي Brexit ، وفرضت "المغادرة" في كامل المملكة المتحدة، على الرغم من نتيجة مضادة في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وهذا عامل أزمة في الدولة البريطانية قد يؤدي إلى استفتاء ثان حول استقلال اسكتلندا.
2. هيمن على الحملة الخطاب المعادي للأجانب المندد بمهاجري أوروبا الشرقية، والمروَّج من طرف كبار الناطقين باسم "المغادرة"، سواء كان بوريس جونسون(حزب المحافظين) أونايجل فاراج (حزب استقلال المملكة المتحدة). ولقد نجحوا في استقطاب تفاقم السخط الاجتماعي الراسخ في طبقات شعبية عريضة- تلك التي كانت أكبر ضحايا التقشف، وفقد فرص العمل، والهجمات ضد الإنفاق الاجتماعي. لقد انقلب هذا السخط الاجتماعي على النخب (في وستمنستر أو بروكسل). ومع الأسف ليس رفض الاتحاد الأوربي هذا، على صعيد جماهيري، في الوقت الراهن، تعبيرا عن تجذر تقدمي مضاد للتقشف، بل رفضا للعمال المهاجرين الأوروبيين، أكباش فداء فقد فرص العمل، ممتزجا مع رفض للاتحاد الأوروبي بصفته مسؤولا عما تعرضوا له من هجمات. وأدى هذا إلى مظاهرات عمومية عنصرية ومعادية للأجانب لم تعد تخطر على بال منذ سنوات 1970 لما أسهمت رابطة مكافحة النازية، من بين عوامل أخرى، في إحباط صعود التطرف اليميني .
3. إن الدينامية التي أفضت إلى تنظيم الاستفتاء البريطاني- بخاصة تطور حزب استقلال المملكة المتحدة l'UKIP ، بدعم من الجناح اليميني لحزب طوري Tory المرتاب من الإتحاد الأوروبي- تعني أن المجال الذي أجريت فيه مناقشات الاستفتاء في بريطانيا كانت غير مواتية بتاتا لليسار. تمزق حزب العمال من جهة بين رفض تقليدي للاتحاد الأوروبي، كما جرى في الاستفتاء السابق في العام 1975، ومن جهة أخرى ضغط معظم القوى النقابية التي ترى في سياسات الاتحاد الأوروبي درعا ضد بعض أسوأ تجاوزات النيوليبرالية، وكذا رغبة في رفض حملة "المغادرة" اليمينية الكارهة للأجانب والمعادية للمهاجرين. كان للأصوات من حزب العمال المدافعة عن مغادرة الاتحاد الأوروبي صدى أكبر في وسائل الإعلام من صدى موقف الحزب الرسمي الداعي إلى تصويت "البقاء". ومع ذلك 37٪ فقط من ناخبي حزب العمال صوتوا لصالح "المغادرة."
4. بدت الحملة المهيمنة من أجل "البقاء" (في الاتحاد الأوربي) حملة نخب، حملة غطرسة البورصة و البنوك، المراهنة على الارتعاب من كارثة في حالة "المغادرة"، فيما الملايين من العمال البريطانيين قد شهدوا كارثة اجتماعية فرضها من يسعون إلى إقناعهم بالبقاء في الاتحاد .

لكن الأزمة فجرت هذه الجدران وعزز التصويت ضد سائق حافلات المترو سابقا ووريث تشافيز [مادورو] معارضة تألف بين وجوه جديدة (مثل السجين ليوبولدو لوبيز) وبين شخصيات السياسة السابقة مثل رئيس الجمعية الوطنية الجديد، هنري راموس ألوب، عضو الحزب التقليدي، حزب العمل الديموقراطي، المنتمي الأممية الثانية. ومما له دلالة، أن لوبيز ورامو ألوب يعتبران نفسيهما بمثابة « ديموقراطيين اشتراكيين»، ويشغل الثاني منصب نائب رئيس الأممية الاشتراكية (هيئة تواجه نقاشات وتساؤلات داخلية وفقدان وزن على مستوى العالم). في إطار سيناريو وحدة شكلية وتوترات داخلية قوية، يسعى إنريكي كابريليس [معارض مادورو خلال الانتخابات الرئاسية في عام 2013] لتنفيذ استراتيجيته مراهنا على اللجوء إلى صناديق الاقتراع، متيقنا أن التقاطب الذي سيكون الشارع مركز ثقله، قد يعزز في آخر المطاف مادورو. لكن كابريليس لا يتجاهل ضغط في الشارع. أعلن كابريليس مؤخرا معارضته اتهام ديلما، وضرورة مرور تجاوز الأزمة عبر الانتخابات،في البرازيل وفنزويلا (في الواقع، هذا ما يقترحه حزب العمال البرازيلي، وفق نسخة القرن الواحد والعشرين لحركة « انتخابات رئاسية مباشرة الآن» تضع حدا للدكتاتورية في البرازيل [6 .]

في هذه الاطار، يتمثل رهان المعارضة الفنزويلية في بلوغ سيرورة إقالة قبل كانون الثاني/يناير عام 2017: ينص القانون بأن مادورو إذا ترك السلطة قبل هذا التاريخ، يلزم اجراء انتخابات جديدة. لكن إذا انقضت مدة أربع سنوات من الولاية الحالية [7] فإن نائب الرئيس أريستوبولو إيستوريز هو من سيترأس الحكومة. لذلك، فإن حزب مائدة الوحدة الديموقراطية الذي يضغط لكي تتحقق الهيئة الانتخابية بسرعة من التوقيعات المجموعة [8]لتجاوز المرحلة الأولى باتجاه التشاور. لنفس هذا السبب، تبدي الحكومة قدرا ضئيلا من الحرص على تحقيق هذه المهمة [مراقبة صحة التوقيعات.]

إن النزعة الديموقراطية للمعارضة في فنزويلا قابلة للنقاش، ونحن نستحضر الانقلاب الفاشل في عام 2002. لكن استفتاء الاقالة هو في الوقت نفسه رمز دستوري – وليس من نصوص الدستور « المحتضر» الذي أقسم تشافيز عليه في أوائل عام 1999- للميثاق الأعظم [الماجنا كارتا] البوليفاري الذي «أعاد تأسيس» فنزويلا. ويمثل ذلك إشكالية بالنسبة للتشافيزية. إذا جرى الاستفتاء في عام 2016، يجب أن تخوض قاعدته حملة للرئيس، في سياق خيبة أمل سياسي تساور القوى « البوليفارية» وتأثر في وجود « التشافيزية غير المادورية [نسبة إلى الرئيس مادورو]». إذا جرى تصويت الاقالة في وقت لاحق، قد يسمح بإعادة توجيه السيرورة بقيادة أريستوبولو إيستوريز... لكن هل يتمتع ذلكبهامش مناورة ؟ كانت التشافيزية تبدو مرارا على وشك الموت، لكن بقاءها مستمر.

لكن درجة الأزمات (أزمة اقتصادية وأزمة أمنية وأزمة اختلال نظام الدولة وأزمة فساد) تبدو أنها تدفع البلد إلى نقطة لا عودة، مع احتمالات عنف سياسي أصبح ممكنا بفعل عدد الأسلحة المتداولة في البلد. في هذا الاطار، لا يمكن لمجرد التنديد بعناصر زعزعة الاستقرار المستفيدة من دعم خارجي أن يفسر حالة الوضع. أساسا لأن قسما كبيرا من المضاربة (تهريب المحروقات نحو كولومبيا أو اغتناء من خلال سعر الصرف) تباشره

5. وفي هذا السياق، كان محتما ألا تلقى حملات اليسار- حملة "أوروبا مغايرة ممكنة " (AEIP)للتصويت من أجل"البقاء"، وحملة اليسار من أجل"مغادرة يسارية -(Lexit)"سوى صيت محدود جدا. ومع ذلك، حظيت حملة "أوربا مغايرة ممكنة" بدعم قوي من جون ماكدونيل، ناطق حزب العمال الرسمي حول الاقتصاد وثاني قادته، ومن قيادة حزب الخضر، وقادة نقابيين كُثر ، بخاصة مات فراك Matt Wrackمن نقابة الإطفائيين فضلا عن آلاف المناضلين/آت عبر البلد.
6. هكذا، تترك نتيجة التصويت، في المملكة المتحدة، جميع العمال والطلاب من دول الاتحاد الأوروبي، وبمقدمتهم عمال أوروبا الشرقية، في وضع بالغ الهشاشة، عرضة لمشاعر كره الأجانب المؤججة في أثناء الحملة. وقد حدثت بالفعل اعتداءات جسدية على مهاجرين – خاصة بولونيين. كما سيتعرض فرص عمل مجمل عمال بريطانيا، وكذا قدرتهم الشرائية، لعواقب المناورات النقدية حول عملة الجنيه وجميع تدابير الاتحاد الأوربي المحتملة. كما سيؤدي تصويت "المغادرة"، بعيدا عن الاندراج في خطة تقدمية ضد التقشف والسياسات الرأسمالية، إلى توغل اشد رجعية لحكومة محافظين جديدة، في مواجهة حزب عمال أوهنه هذا الاستفتاء مع حملة قوية من يمينه ضد زعامة جيريمي كوربين للحزب .
7. تكتسي المبادرات المنظمة في بريطانيا فور الاستفتاء لإظهار التضامن مع جميع العمال المهاجرين أهمية بالغة، ويجب أن تستمر ويتسع نطاقها. وبرغم ما برز في أثناء حملة الاستفتاء من خلافات بين القوى الراديكالية البريطانية، تتمثل مهمة اللحظة في تنظيم معركة مقاومة التقشف، والتضامن مع المهاجرين، والتصدي لحملة يمين حزب العمال ضد كوربين واليسار، تنظيما موحدا على أوسع نطاق.
8. إن المغادرة البريطانية "Brexit" تضعف هيكليا الاتحاد الأوروبي، وتسبب أزمة إدارة في قمته يُجهل مدى ما يمكن أن تبلغ. وشهورا تلو أخرى، تبرز عواقب توجيهات التقشف: بعد أصوات التمرد خلال استفتاء الشعب اليوناني في يناير ويوليو 2015، والتعبئة الفرنسية القوية ضد هجمات النيل من الحقوق الاجتماعية، شهدت الأيام الأخيرة هزائم نكراء لماتيو رينزي(رئيس الوزراء الإيطالي) وفوز حركة النجوم الخمس M5S(1) في الانتخابات البلدية في روما وتورينو .
9. انعدام الديمقراطية التام في اشتغال الاتحاد الأوروبي، وتراكم الاستياء الاجتماعي من التعديات التي تقودها حكومات اليمين واليسار، يجد تعبيرا عنه كلما أتيحت الفرصة للناخبين الشعبيين. يدمر الاتحاد الأوروبي الحماية والتشريعات الاجتماعية بكل البلدان، ويدفع إلى تنافس الجميع ضد الجميع، دافعا صوب الهشاشة كل عمال/آت البلدان الأوروبية .
وللأسف، لا تقوم الحركة العمالية في أوروبا، وفي مقدمتها كنفدرالية النقابات الأوروبية، بدورها كحصن وسلاح دفاع أممي وتضامني عن الحقوق الاجتماعية. ولكن ليس ثمة حتى الآن ديناميات تقدمية أوروبية لتحويل هذا الاستياء إلى اتهام شامل للتقشف الرأسمالي .
10. الاتحاد الأوروبي مؤسسة برجوازية نراها غير قابلة الإصلاح، بل تستدعي التدمير بقصد بناء مرتكزات جديدة لتعاون الأوروبيين على أساس التضامن بين المستغلين/آت والمضطهدين/آت .

ولتفسير سقوط ديلما، من الأمثل الابتعاد عن ميمات[الإنترنت][2] التي تنشر صورة لديلما بوصفها مغوارة مستهدفة من قبل «الانقلاب». كانت حكومة ديلما تضم في صفوفها كاتيا أبرو، المتربعة على رأس امبراطورية زراعية، كوزيرة الزراعة أو النيوليبرالي جواكيم ليفي[3] في منصب وزير المالية. لكن منذ عهد لولا، بات حزب العمال البرازيلي قوة دوما أقل قدرة على تنظيم أية تعبئة اجتماعية واتخذطابعا مؤسسيا بالكامل .

إن التحليلات الأكثر «موضوعية» في علم السياسة غير كافية من جهتها. صحيح، كما ذكرت سابقا، أن المشكلة الرئيسية لديلما كانت فك تحالفها الحكومي مع حزب الحركة الديموقراطية بالبرازيل، وهو قوة انتهازية بالأساسيتحذر منها ميشيل تامر، نائب الرئيسة وعلى رأس السلطة التنفيذية حاليا منذ عزل ديلما. قامتالحكومة الجديدة، ذات اللهجة المحافظة بوضوح، بتشكيل قاعدة دعمها الخاصة من خلال توزيع المناصب الوزارية على جميع أحزاب المعارضة في يمين الوسط واليمين. يحدث ذلك على خلفية تعبئة قوى معارضة لحزب العمال البرازيلي، لا تمتلك مميزات طبقية ذات لهجة معادية لعامة الشعب وحسب، ولكنها أيضا مناهضة للتقدم الاجتماعي –المادي والرمزي- المسجل خلال العقد الطويل لحكومة يسار الوسط [منذ انتخاب لولا في عام 2003.]

لم يخسر حزب العمال البرازيلي في المشهد المؤسسي وحسب، ولكن أيضا على نحو أكثر قلقا، في الشارع. كل ذلك في إطار قضية الأيدي النظيفةعلى نحو ما[4] على الطريقة البرازيلية، كررت بعض مشاكل التجربة الايطالية وأضافت مميزات استوائية خاصة. في هذه المرحلة، يتواجد بعض المقاولين الأقوياء [بوجه خاص في قطاع البناء] وراء القضبان، لكن حزب العمال دون شك، هو من دفع الثمن غاليا على إثر فضيحةغسيل السيارات[5.]

فنزويلا: محاولة الانقلاب الذاتي

بموازاة هذه الأزمة، نشهد تدهور الوضع في فنزويلا. تمكنت المعارضة، بهذا البلد، لأول مرة، يوم 6 كانون الأول/ديسمبر الأخير، من هزم (ما بعد) التشافيزية في صناديق الاقتراع- وذلك على نطاق واسع. كان صراع السلط متوقعا. فبينما يتحكم الحزب الاشتراكي الموحد في فنزويلا بالسلطة التنفيذية، يتوفر حزب مائدة الوحدة الديموقراطية على أغلبية مؤهّلة في الجمعية الوطنية. ومن خلال هذا الفضاء المؤسسي الشرعي، يسعى هذا الحزب لأمثل طريقة لوضع نيكولاس مادورو وسط أزمة انهيار اجتماعي مشابه لوضع ما بعد الحرب مباشرة. في عهد شافيز، جرى اقامة حاجز بين الأغلبية الشعبية الموالية لتشافيز وبين المعارضة. كان هذا الحاجز يشل فعالية التصويت العقابي التقليدي (عندما تسوء الأمور، تفوز المعارضة القائمة فعلا بالانتخابات) لأن هذه الأغلبية الموالية لتشافيز ترى أن المعارضين كانوا «مضادين للثورة» وأن قادتهم «أبناء أثرياء» بوجوه جميلة.

أمريكا اللاتينية. البرازيل-فنزويلا: والآن، ما الذي يتوجب علينا فعله؟

حزيران/يونيو 2016، موقعAlencontre

بقلم بابلو ستيفانوني

تنطوي الأزمة في البرازيل وفنزويلا على مشاكل عديدة تواجه اليسار والقوى الشعبية بأمريكا اللاتينية. ويفرض تزامنُ حدثين إيجادَاجراء مشترك لتقييمهما، مع احتمال بروز بعض أشكال انعدام التماسك في البرهنة. ومن اللازم الاعتراف، بأن هذا أمر لا يقر به بعض المعلقين «المعادين للرأسمالية» في صفوف اليسار بالقارة.

في الحالة الأولى، نحن شاهدون على ما لا يسبق له مثيل من أبشع شكل، على حد تعبير اللغة البرتغالية الذي ابتدعه المتحدثون بالإسبانية: قامت عصابة من نواب فاسدين ورجعيين وانتهازيين بتنظيم إقالة مستغلة أغلبية المعارضة في مجلسي النواب والشيوخ ورفض شعبي واسع النطاق للفساد.

يتعلق الأمر بمؤامرة سياسية ذات أبعاد واسعة، ينفذها موظفون مثل إدواردو كونها –رئيس البرلمان التي جرى استبعاده من منصبه بعد تصويته على الدعوى السياسية التي كان وراءها،- المتهم بقضايا فساد عديدة وغيرها من الجرائم. ومن المفارقة أنهم لم يعزلوا ديلما روسيف بسبب الفساد لكن على أساس تهمة تزوير الميزانية. «إن إقالة دون جريمة تشكل انقلابا»، هكذا ندد بها حزب العمال بالبرازيل. اعترف الوزير الموقوف عن ممارسة مهامه [بعد عشرة أيام، يوم 23 أيار/مايو] روميرو جوكا [عضو حزب الحركة الديموقراطية بالبرازيل] في مكالمة هاتفية مسجلة أن الهدف من عزل ديلما كان توقيف التحقيقات القضائية المتورط فيها قسم من النخبة البرلمانية.

باتت هذه المؤامرة ممكنة وحسب في ظل نظام سياسي (نسبي بقوائم انتخابية مفتوحة) يفضي إلى اعتماد نظام تحالفات بين أحزاب ويعملبذلك على تجزئة النظام البرلماني، ما يعيق تشكيل ارادات سياسية جماعية قد تحدوها أهداف التغيير من الناحية المؤسسية. على هذا النحو، لا تتوفر ديلما المنتخبة بحصولها على نسبة 42% من الأصوات سوى على نسبة 15% من النواب (هم رجال بيض البشرة في أغلبيتهم الساحقة). من جهة أخرى، يشكل ما يسمى بلوبي السلاح [1] (المكون من عناصر سابقة في البوليس والجيش) إلى جانب ممثلي مصالح أصحاب الزراعة الصناعية [المنظمون بوجه خاص في حزب الاتحاد الديموقراطي القروي] والانجيليين،يمينا ممثلا على نحو زائد بفضل النظام الانتخابي.

وكما أشار أستاذ العلوم السياسية جيرمان لودولو، لا يمكن فهم السياسة البرازيلية اعتمادا على النماذج القائمة في بلدان أخرى بالمنطقة: «يشكل الرؤساء دوما أقلية، هكذا من اللازم تشكيل حكومة ائتلافية والحفاظ عليها». في هذا السياق، فإن مجموعات متمتعة بالسلطة مثل تلك المنتمية « للحزب الديموقراطي القروي»، من خلال أعضائها في البرلمان وتحكمها بلجنة الزراعة، تكون قادرة على فرلمة كل سعي لإصلاح زراعي، بينما يشكل الانجيليون مجموعة تخترق مختلف الأحزاب.

11. يتطلب تحويل أزمة الاتحاد الأوروبي هذه لصالح المستغلين/آت والمضطهدين/آت مستوى تماسك سياسي واجتماعي للقوى الراديكالية المناهضة للرأسمالية لا يزال يستدعي البناء اليوم على صعيد أوروبي .

12. تقع على كاهلنا ، في ظل هذا الوضع، مهام عديدة :

- أن نشجع على صعيد أوروبا كل مبادرات مقاومة التقشف (مؤتمر مدريد، الخ) الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، وأن نشرح في الآن ذاته بوضوح مسؤولية البرجوازيات الوطنية في كل دولة قومية، ونفضح دفع عمال أوروبا إلى التنافس، ونناضل من أجل توحيد الحقوق الاجتماعية والأجور في مستواها الأعلى .
- الكفاح معا ضد سداد الديون العمومية غير الشرعية وضد المعاهدات المعادية للديمقراطية شراكة التجارة و الاستثمار العابرة للأطلسي PTCI و الاتفاق الاقتصادي و التجاري الشامل[2] AECG
- تعميم وتنظيم التضامن مع كل النضالات الشعبية ضد السياسات التي تفرضها الترويكا (اليونان والبرتغال(...
- مواصلة التضامن مع المهاجرين ومع مطالبهم من أجل الحق في الإعانات الاجتماعية، والإقامة والعمل في الاتحاد الأوروبي، ولفتح الحدود وتعزيز علاقاتنا مع منظمات المهاجرين/آت؛
- تشجيع وحفز النقاش بين اليسار الجذري الأوروبي حول آفاق بناء أوروبا جديدة - مناهضة للرأسمالية، ومكافحة للعنصرية، واشتراكية بيئة ونسوية .

مكتب الأممية الرابعة

تعريب: المناضل-ة

إحالات :

(1) حركة النجوم الخمس MoVimento 5 Stelle :تنظيم سياسي إيطالي، ثاني قوة سياسية بالبلد، معقد التصنيف لأن به بعد يساري مع مطالب مثل رفع الأجور الأدنى، واقتراحات حول المهاجرين من طراز يميني متطرف، يركز حملته على محاربة الفساد ورفض الاحزاب الكلاسيكية، وديمقراطية المباشرة ومجانية انترنت. يتضمن برنامج حركة النجوم الخمسة أيضًا عناصر من السياسات الليبرالية الأمريكية والسياسات اليمينية الشعبوية. النجوم الخمس إشارة إلى خمس قضايا رئيسية هي: المياه العامة والنقل المستدام والتطوير والاتصالية وحماية البيئة.

(2) PTCI اتفاق تبادل حر يجري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، منذ يوليو 2013. و AECGاتفاق موقع بين كندا والاتحاد الأوروبي سنة 2014 .

==========

المملكة المتحدة(بريطانيا). "تصويت الخروج من الاتحاد الأوروبي كارثة، ولكن النضال مستمر"

بيان المقاومة الاشتراكية(الفرع البريطاني للأممية الرابعة)

التصويت Brexit لمغادرة الاتحاد الأوروبي هو انتصار لليمين الكاره للأجانب وكارثة للنضال ضد التقشف في بريطانيا. إنه انتصار للعنصرية وتفويض لتشديد مراقبة حدود بريطانيا ضد المهاجرين.

ونحن إذ نؤكد أن ما حصل يعد كارثة فلا أوهام لدينا حول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته (نحن نعتقد أنه ناد لأسياد الليبرالية الجديدة). ولا كي نضيع الوقت في الحملة الرجعية الرسمية لكاميرون من أجل"البقاء" في الاتحاد الأوروبي، والذي، مع مزاعمه حول إعادة التفاوض، قاد تدهور الظروف المعيشية للعمال والعاملات في هذا البلد، بما في ذلك العمال المهاجرين. ينقل الخروج من الاتحاد الأوروبي في هذا الوقت، وبهذه الطريقة بشكل كبير الطيف السياسي البريطاني إلى اليمين ويضعف الكفاح ضد التقشف. كما سيكون هذا كارثة بالنسبة لجميع المهاجرين واللاجئين والأقليات في هذا البلد.

ومن المثير للاهتمام أن كاميرون قال في خطاب استقالته أنه لن يكون هناك أي تغيير في وضعية المواطنين الأوروبيين في هذا البلد – "في الوقت الراهن."

ملايين الناس الذين صوتوا ل Brexitفعلوا ذلك لأنهم قبلوا حجة أن تدهور مستويات المعيشة والخدمات العمومية نجم عن الهجرة وليس بفعل التقشف الذي فرضته حكومة وستمنستر Westminster على الجانب الآخر، لم يحدد معسكر البقاء في الاتحاد الأوروبي أبدا أن البنوك البريطانية والمؤسسات المالية هي المسؤولة عن أزمة عام 2008.

كما دققت الوحدة اليسارية ذلك في بيانها: "هذا الاستفتاء هو نتيجة لضغوط اليمين المتطرف، تغذيها مشاعر ضد الهجرة، على أساس عنصري. كانت هذه الحملة الوطنية الأكثر رجعية في التاريخ السياسي البريطاني، ونتيجتها هي ظهور في وضح النهار لليمين المتطرف."

وهذا صحيح تماما. لقد تم تسميم الأجواء، وانتشر الحقد واغتيلت نائبة برلمانية من طرف فاشي كان يصرخ "بريطانيا أولا!" أي واحدة من الموضوعات الرئيسية للحملة المهيمنة للخروج من الاتحاد الأوروبي.

اغتيال جو كوكس حدث مأساوي للغاية، ولكنه أيضا نتيجة مباشرة لكرنفال رد الفعل الناجم عن حملة الاستفتاء. كانت جو كوكس تدافع عن اللاجئين، وكانت لصالح حملة البقاء داخل الاتحاد الأوروبي. الوسخ والحقد الذي أفرغته حملة الأغلبية من أجل الخروج بدعم من معظم وسائل الإعلام والسياسيين اليمينيين، لم ترجع فقط بريطانيا عقودا للوراء من حيث العنصرية وكراهية الأجانب، ولكن أيضا خلقت الظروف الملائمة كي يقوم يميني متطرف متعصب، مرتبط بعنصريين بيض، بقتل جو كوكس في الشارع.

جعل الاستفتاء العنصرية وكراهية الأجانب مشروعة كما لم يحدث من قبل. وقد انبعثت تصريحات حقيرة، مثل تلك التي يرددها النائب المحافظ اينوك باول [1912-1998]، وقد تمت دون محاسبة وهي مقبولة في وسائل الإعلام على أنها تنتمي إلى فئة التعليقات النبيهة. بعد الخطاب الشهير المشؤوم لباول، والمعروف باسم "أنهار من الدماء" في عام 1968، قام الزعيم المحافظ تيد هيث [1916-2005] بطرد باول، ثم أصبح بعدها منبوذا سياسيا.

التضامن العالمي مع حركة المعلمين في المكسيك ضروري حالا. وهو تضامن لمواصلة ذاك التضامن المعبر عنه في الأشهر السابقة مع الحركة من أجل كشف الحقيقة حول اختفاء 43 طالبا من مدرسة Ayotzinapa التي تدرب معلمي المدارس الريفية والسكان الأصليين. لأن هذه المدارس وهؤلاء المعلمين هم من يستهدفهم الإصلاح الذي يهدف إلى إخضاع التعليم لمعايير الفعالية الرأسمالية.

يجب أن يتم التعبير عن هذا التضامن العالمي مع نضالات الشعب المكسيكي بجميع الأشكال، بواسطة بلاغات واحتجاجات أمام القنصليات المكسيكية والسفارات، ورفض زيارة بينيا نييتو لبلدان أخرى. يجب علينا أن نظهر للعالم أن المعلمين والشعب المكسيكي ليسوا وحدهم في هذه المعركة. في كل مكان نطالب بوقف القمع في المكسيك والتسريح للسجناء السياسيين- المناضلون والقادة النقابيون المعارضون لإصلاح التعليم.

في 20 يونيو 2016

مكتب الأممية الرابعة

لا للقمع في المكسيك! – إصلاح مضاد لقانون الشغل، الحقوق النقابية، هيئة التدريس

تواصلت مقاومة شغيلة التعليم في المكسيك، منذ أن أقرت الحكومة المكسيكية من خلال الكونغرس "إصلاح التعليم" المزعوم، وهو في الواقع إصلاح لقانون الشغل يهاجم حق الحفاظ على فرص العمل والتنظيم النقابي.

حاولت حكومة بينيا نييتو بأشكال متنوعة كسر مقاومة العاملين في مجال التعليم وخاصة معلمي وأساتذة المرحلة الابتدائية. لقد أرادت الحكومة إجبار المعلمين على الخضوع لامتحان تقييم هو في واقع الأمر عقابي لأنه يهدف إلى استبعاد الراسبين. هذا الاختبار يتبع المعايير التجارية وفقا لمنطق الخصخصة التي تنهجها الحكومات النيوليبرالية في جميع المجالات بالمكسيك. وهكذا، يقوم التقييم على معايير لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية والثقافية للبلد، مستهدفا توحيد التعليم بالقضاء على هذه الخصوصيات. على سبيل المثال، يستهدف المعلمين من السكان الأصليين الذين، بالإضافة إلى الإسبانية، يتكلمون لغة أخرى إذا كان الأمر يتعلق بلغة أصلية وليس الإنجليزية. هذا التوحيد التمييزي للتقييم هو ذريعة لتسريح المعلمين.

قررت الحركة ضد إصلاح التعليم رفض مثل امتحانات التقييم هذه على الرغم من التهديدات بالفصل لأولئك الذين يقاطعونها.

ترفض الحكومة الالتقاء والتفاوض مع الحركة المعارضة لهذا الإصلاح، وفضلت القمع المفتوح ضد قطاعات التعليم المتنامية شيئا فشيئا، خصوصا المجمعة في التنسيق الوطني لعمال التربية والتعليم (CNTE) في ولايات أواكساكا وغيريرو وتشياباس وميشواكان. وفي الولايات المكسيكية الأخرى يجري تنظيم هذه المعارضة من قبل تيارات نقابية أخرى.

لعدة أسابيع ازداد القمع الرسمي. أولا، جرى تسريح العمال أو تعليق أجور الآلاف من العمال الذين لم يتقدموا لتلك الامتحانات وشاركوا في إضرابات من تنظيم الفروع النقابية. وفي الآونة الأخيرة تم سجن زعماء نقابيين- وهذا لا يعني فقط من اعتقلوا خلال قمع الاحتجاجات ولكن أيضا غيرهم، اعتقلوا من منازلهم تبعا لمذكرات توقيف وتم نقلهم إلى سجون نائية عن أماكن إقامتهم. كان هذا هو حال الأمين العام للفرع النقابي 22 بأواكساكا، روبين نونيز، المعتقل في سجن اتحادي في ولاية سونورا الشمالية.

الأسوأ حدث في نهاية هذا الأسبوع، عندما داهمت الآلاف من الشرطة الاتحادية تظاهرات واعتصامات شلت طرق مختلفة في ولاية أواكساكا. يوم الأحد 19 يونيو، على الأقل ستة متظاهرين قتلوا وأصيب العشرات بجروح أو اعتقلوا. وقد انضم أولياء أمور الطلبة وتلاميذ المدارس في الآونة الأخيرة لحركة المعلمين النضالية. بالتالي فإن قمع نهاية هذا الأسبوع لا يستهدف فقط شغيلة التعليم، ولكن كل القطاعات الشعبية المنظمة، وخاصة الآباء والأمهات الداعمين لمعلمي أطفالهم.

ازداد الوضع سوءا لأن القمع امتد في خلال ساعات إلى أجزاء أخرى من البلاد. حتى في المكسيك تعرض الذين شاركوا يوم الاثنين 20 يونيو في مسيرة للتضامن مع أواكساكا لهجوم من قبل الشرطة.

هناك حاجة ملحة لوقف القمع ودعم نضال المعلمين في المكسيك ضد ما يسمى إصلاح التعليم. تتحدث الحكومة على قبول الحوار مع الحركة إن قبلت هذا "الإصلاح"، وهو قول سخيف، لأن المعلمين يرغبون بحق في مناقشة معارضتهم لهذا الإصلاح. في الواقع، فإن الحكومة لا تفكر في أي شيء آخر سوى إخضاع المعلمين لشروطها.

انتقادات طفيفة فقط ومتأخرة، كنتيجة لقتل جو كوكس، هي التي صدرت ضد الملصق العنصري "نقطة القطيعة"(1)، وقد تم نشر صور مماثلة في الصحف دون أن تسبب أي تعليقات أو اعتراضات. ورفعت شكوى ضد صحيفة ديلي اكسبريس [التي تسحب أكثر من 430 ألف نسخة في اليوم] لأنها وضعت لمدة 17 يوما متتالية "موضوع" الهجرة في صفحتها الأولى.

وقد اعترفت بعض قطاعات اليسار والحركة العمالية بوجود هذه الأخطار. وكان إطلاق الحملة أوروبا أخرى ممكنة خطوة هامة. عمل كل من كوربين و[جون] ماكدونيل(1)، والقوة الدافعة (2) والوحدة اليسارية(3)، وكين لوتش وجزء كبير من الخضر وكارولين لوكاس(4) على وجه الخصوص بقوة لوقف السم العنصري. وقد اتخذ معظم قادة النقابات توجها صحيحا– سواء UNITE أو UNISON بثتا مواد هامة ضد العنصرية ودفاعا عن حقوق المهاجرين. لعب Matt Wrack من (5) FBU ومانويل كورتيز من TSSA (6)دورا هاما بشكل خاص. وهذا هو يحتسب لصالحهم.

قسم كبير من اليسار الراديكالي، مع ذلك، دعم التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي والحملة المسماة) Lexit تركيب بين يسار وخروج)، التي لم يكن لها أدنى تأثير على الاستفتاء. لقد روجت الوهم بأن خروجا يساريا موضوع على الطاولة بينما لم يكن الحال كذلك، وادعت زورا أنه إذا اضطر كاميرون للاستقالة فإن ذلك سيفتح فرصا لليسار. حتى الآن، وبعد انتصار يمين فاراج Farage والمحافظين، يعلن ممثلو Lexit مثل حزب العمال الاشتراكي SWP أن التصويت يعني "ثورة ضد الأغنياء والأقوياء" وأن خطر العنصرية " أبعد ما يكون حتميا."

إنهم لا يدركون المخاطر التي تمثلها الحملة الأغلبية من أجل الخروج من الاتحاد الأوروبي، التي قادها اليمين الكاره للأجانب. كانوا غافلين عن العنصرية والكراهية التي يغذيها هذا اليمين، وعلى الأثر الرجعي الذي سيكون لذلك على السياسة وعلى التوازن بين الطبقات والمخاطر التي تمثلها في ارتباط ما معها: خاصة في حالة فوز تصويت الخروج. اختاروا تجاهل (حتى عندما تم تنبيههم) الاحتمالات الضارة التي ستكون لتصويت الخروج على 2.2 مليون مواطن يعيشون في هذا البلد والذين سوف يكون وضعهم مباشرة موضع تساؤل. ومع ذلك، يتعلق الأمر بمنظمات تعارض العنصرية وكراهية الأجانب منذ إنشائها. وجهت صخرة لمناهضة العنصرية Rock Against Racism ضربة كبيرة ضد العنصرية في سنوات 1970، والتي يعود فضلها الكبير لحزب العمال الاشتراكي.

وبمجرد إعلان النتائج، احتل فاراج Farage وسائل الإعلام شماتة، متحدثا عن انتصار تاريخي لتحرير بريطانيا ورؤيته الرجعية لبريطانيا جديدة. كان يعامل كزعيم للجانب المنتصر. وقال ان كاميرون يجب عليه الذهاب فورا – ما فعله الأخير بعد بضع ساعات – وأن رئيس الوزراء الجديد المحافظ يجب أن يكون لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي brexiter من أجل تنفيذ تفويض الاستفتاء.

سوف تتم الانتخابات على زعامة حزب المحافظين وسوف يتم تنفيذها قبل مؤتمر الحزب. ولذا فإننا يمكن أن نتوقع أن تتم الدعوة لانتخابات عامة بسرعة على أساس بيان يهدف إلى تنفيذ ما يزعمون كونه تفويض الاستفتاء: اجراءات شديدة ضد الهجرة، وتقوية الرقابة على الحدود، ومما لا شك فيه، وضع مقيد لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في البلاد.

إنه أمر خطير جدا عقد الانتخابات في نهاية هذا العام، في ظل ظروف ينتقل فيها الوضع السياسي نحو اليمين. يجب على اليسار الاستعداد لذلك، شأنه شأن حزب العمال.
تبنى جيريمي كوربين موقفا مبدئيا خلال حملة الاستفتاء: دعا إلى التصويت للبقاء من دون أي أوهام حول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. والنقاش في قناة سكاي نيوز التلفزيونية خلال الأسبوع الأخير قبل التصويت، على سبيل المثال، كان مشبعا بمعارضة كراهية الأجانب والخصخصة والتقشف، وذلك أمام جمهور محفز يتكون في معظمه من الشباب. وأطلق مستشار الظل جون ماكدونيل نداء جذريا ضد التقشف والعنصرية خلال جمع غفير حول أوروبا أخرى ممكنة في لندن مع كل من Matt Wrack منFBU ، وكارولين لوكاس ويانيس فاروفاكيس.
غير أن وسائل الإعلام الرئيسية، قدمت الاستفتاء لعدة أشهر على أنه في المقام الأول معركة بين جناحي حزب المحافظين. قبل العديد من نواب حزب العمال المعارضين لكوربين ذلك وبرزوا تابعين للمحافظين على مختلف البرامج التلفزيونية. لقد لعبت أربعة عشر عاما من حكومات حزب العمال من توني بلير وجوردون براون لصالح التقشف تليها خمس سنوات من المعارضة غير الفعالة تحت قيادة إد ميليباند، دورا في خيبة أمل ناخبي حزب العمال. فشل مستشارون جماعيون من حزب العمال ظلوا في مناصبهم لعقود من الزمن في الوقوف إلى جانب السكان المحليين الموجودين تحت الضغط. لقد أمكن تحويل السخط ضد عدم وجود سكن بأسعار معقولة، وتدهور نظم الرعاية الصحية المحلية، وتخفيضات ميزانية المدارس، الخ إلى حملة يمينية معادية للأجانب وضد المهاجرين.
في بعض أجزاء من البلاد – في كثير من الأحيان حيث حزب العمل واليسار أفضل تنظيما – مال التصويت العمالي إلى البقاء: في لندن، على سبيل المثال، لامبث، مكان المعارك العنيفة ضد تخفيضات ميزانية المكتبات، 79 ٪ صوتوا لصالح البقاء. وفي بريستول، حيث فاز أحد مؤيدي كوربين بأغلبية كبيرة بعمادة المدينة قبل بضعة أسابيع [مارفن ريس مع 68.750 صوتا مقابل 39.577] صوتت أغلبية للبقاء [61٪]. وفي بعض المدن الشمالية الكبرى- مانشستر [60٪]، ليفربول [58٪] ونيوكاسل [50.7٪]- كانت هناك أغلبية مماثلة لصالح البقاء. ولكن في الغالبية العظمى من معاقل حزب العمال في إنجلترا وويلز، حيث الأحزاب المحلية المتعثرة منذ عقود وحيث جهاز الحزب موجود بحزم بين أيدي يمين حزب العمال، فقد احتج ناخبو حزب العمال ضد أوضاعهم بالتصويت من أجل المغادرة. معاقل حزب العمال في اسكتلندا التي تعارض الموقف الوحدوي لحزب العمال، انضمت إلى حزب وطني اسكتلندي الذي يميل خطابه أكثر إلى اليسار، وصوتت كل المناطق الاسكتلندية 32 للبقاء، ما يخلق أزمة دستورية قد تؤدي إلى استفتاء ثان حول الاستقلال.
ويواجه كوربين الآن تحديا من حزب عمال برلماني معاد تماما بسبب فشله في حشد الناخبين بما فيه الكفاية. ومع ذلك فإنه في المناطق التي يسيطر عليها يمين حزب العمال حيث لم يكن التصويت المؤيد لحزب العمال متمحورا على ضرورة البقاء ضد التقشف وكراهية الأجانب. يجب على قاعدة حزب العمال والنقابات أن تكافح للدفاع عن كوربين ضد الحزب البرلماني وكل المحاولات لإبعاده.
إذا كان حزب العمال ينوي الفوز في الانتخابات، ربما في نهاية العام، ضد حزب محافظ معاد تنشيطه بقيادة بوريس جونسون ومايكل غوف، ويميل إلى اليمين أكثر، والذي سيدعي

وهو واحد من الأسباب التي لم ينضم إلى الحركة من أجلها الحزب الفرنسي الوحيد المناهض للاستعمار، حزب السكان الأصليين للجمهورية (PIR) ، بالإضافة إلى الجماعات المناهضة للعنصرية مثل لواء مكافحة كراهية السود .(BAN) إذا كانت حركة نوي ديبو، واليسار الفرنسي بشكل عام، تنوي أن تتولّى الحكم في المستقبل القريب، عليها أن تتبنّى خطاباً يعي، من جهة، تاريخ وسوسيولوجية الكيانات ما بعد الاستعمارية، ويواجه، من جهة أخرى، تأييد العمال للجبهة الوطنية النيو فاشية التي حصدت % 57 من الأصوات في الانتخابات الأخيرة.

الرغم مما يقوله البعض عن تلك الأخيرة التي يُعقل أنها ساعدت على ازدهار بوديموس Podemos في اسبانيا. حثّ منظّمو نوي ديبو المحتجين على تقريب الصراعات المختلفة من بعضها البعض لمحاولة بناء خطاب ممنهج ليس مبنياً على الاستعارات المبتذلة التي يحفل بها خطاب عامة اليسار السياسي. أعربت بعض الأحزاب كالحزب الجديد المناهض للرأسمالية وجبهة اليسار عن تأييدها للحركة، فيما شدد منظمو نوي ديبو على ضرورة إبعادها عن أي تأثير سياسي.

لكنّه من الحمق أن نفترض تلقائياً أن مناضلي حركة نوي ديبو يجهدون لتبنّي حلولاً أكثر راديكالية من تلك التي اقترحها الفريق السياسي الحاكم. فقد أجمع المناضلون على رفض النظرية الماركسية لصالح مقاربات أكثر ليبرالية لمسألتي النسوية والهجرة، كما أن نظرتهم للاقتصاد متجذرة في النظرية الكينزية. يدفعنا هذا للتساؤل عمّا يجعل حركة نوي ديبو مختلفة عن الأحزاب السياسية الفرنسية التي يحاول منظمو الحركة الخلاص من سيطرتها؟ قد تبدو مقاربتهم "المتعددة الأوجه" ورفضهم الامتثال بتيار أيديولوجي أموراً "منعشة" للبعض، لكنها تبرهن أن أغلبيتهم لا يدرون بهيكلية السلطة التي تفسح المجال للعديد من أشكال القمع التي ينتقدونها... بدرجات متفاوتة من الغضب وحسب تراتبيّة أهمياتها. حتى الآن، لم ترحّب الحركة سوى بمفكّرٍ فرنسي واحد، هو عالم الاقتصاد والفيلسوف فريدريك لوردون الذي سرعان ما لاحظ عيوبَ نوي ديبو (العديدة). وقد قام بانتقادها في ساحة الجمهورية في 9 نيسان/ابريل، قائلاً: "الحركة التي لا تحدد هدفاً سياسياً لنفسها تزول سريعاً. فقد نتعب من تواجدنا معاً، أو قد تنطفئ الحركة تحت تأثير عملية الانتخابات". وقد شدّد أيضاً في خطابه على أهمية الإضرابات العامة التي خفف من شأنها الحزبين المذكورين أعلاه ومناضلو نوي ديبو بالرغم من كونها عملاً ثورياً. "تذكّروا حسنات وفضائل الإضراب العام. الإضراب يجعل البلد بكامله يتوقّف، هذا هو تعبيرهم. لكن الواقع لا يمتّ إلى ذلك بصلة. حين يقولون أن كل ما في البلد توقّف عن العمل، حينها ينفتح كل شيء: فتبدأ السياسة (الحقيقية) والخطاب والنشاط وحتّى العلاقات بين الناس بالازدهار. عندها تظهر آفاق مستقبل أفضل".

تواجه حركة نوي ديبو مشكلة أخرى، وهي عجزها عن جذب الشباب المحرومين، ومن غير البيض على وجه الأخص، الآتين من ضواحي المدن. يعتبر البعض أن ذلك نتيجة رفض اليسار الفرنسي الانضمام إلى انتفاضة انتفاضات الضواحي عام 2005، مما جعل سكان الضواحي يبتعدون عن الانتفاضات الحالية. لا يخلو هذا التفسير من الصواب، لكنه يبقى سطحيا للغاية. لم يعطِ حتى الآن مناضلو نوي ديبو مسألة تفرقة البروليتاريا الفرنسية على أساس العرق الأهمية السياسية التي تستحقها، وفضّلوا جعل الاضطهاد الممنهج الذي يواجهه المواطنون الفرنسيون المتحدّرون من المهاجرين والمهاجرون غير الموثّقين مشكلة "ثانوية". إن التفرقة العرقية في فرنسا متجذرة في النظام التعليمي في المناطق المُدُنية الفرنسية التي يتكون معظم سكانها من غير البيض. وأتى تكوين هذه المناطق العرقي نتيجة سنين من الممارسات التي عزلتهم عبرها الحكومة الفرنسية وأفقرتهم، فقد خفّضت ميزانيات المدارس الرسمية من أجل إضعافها ودفع التلاميذ من غير البيض إلى التخصص في مجالات تتطلب العمل اليدوي. يفشل من بعدها معظم العمال من غير البيض في الانضمام إلى النقابات العمالية بسبب تشبثها برفض مكافحة العنصرية والاسلاموفوبيا في أماكن العمل. لا يزال فهم هذه الحركة لمسألة العرق ولتقاطعها مع مسألة الطبقة مصدر مشاكل،

برنامجه الحد من الهجرة، ويؤكد على سلطة الاستفتاء، يجب أن يفعل ذلك على أساس برنامج يساري جدري مناهض للتقشف بكل أشكاله ويدعم حق المهاجرين وجميع العمال. إذا كان كوربين مستعدا لقيادة المعركة على أساس من هذا القبيل، وهذا ما نأمله، فإنه يجب على اليسار التوحد خلفه. (بيان صادر في 24 يونيو ترجمه للفرنسية ألونكونتر alencontre)

http://alencontre.org/laune/royaume-uni-le-vote-brexit-est-un-desastre-mais-la-lutte-continue.html

تعريب المناضل-ة

==========

(1)هو ملصق لنايجل فاراج زعيم حزب الإستقلال البريطاني) .UKIP قطيعة يتم إرجاع سببها إلى "تدفق" المهاجرين السوريين(

(2)مستشار حكومة الظل لحزب العمال أي ممثل المعارضة التي تراقب عضو الحكومة المسؤول عن المالية

(3)بنية تدعم يسار حزب العمال وكوربين

(4)الوحدة اليسارية] Left Unity ائتلاف اليسار الراديكالي، الذي تأسس في عام 2013] (5) كارولين لوكاس [زعيمة وعضو حزب الخضر] (6) FBU (نقابة رجال الإطفاء(

TSSA (7)رابطة عمال النقل

==========

الانتخابات بإسبانيا، وماذا لو تمكنا أخيرا من تجاوز النظام؟

بقلم إرنستو م. دياث

الإثنين 16 ماي 2016

اننا في لحظة سياسية متسمة بعنصرين أساسيين :جزر نضالي للتعبئات الاجتماعية ودورة انتخابية تتجه نحو التعقد. لذلك ورغم أنه من اللازم الاستمرار في بدل الجهود في إحياء التعبئات الاجتماعية والانغراس الشعبي، فمن البديهي آنيا أن تطغى التحليلات الانتخابية.

خرجنا على الصعيد الانتخابي من تفاوض انتخابي مفلس اتسم بتوترات و محادثات و قطائع... ومن جهتنا كبوديموس شهدنا ما هو سيئ و ما هو افضل ،شهدنا أن لبوديموس القدرة على التتميز من داخل البرلمان عن كل من الحزب الشعبي PP وحزب العمال الاشتراكي الاسباني PSOE و لكن وبالمقابل رأينا بوديموس مشرعنة ، ولو بشكل خطابيا ومجازيا، لPSOE كقوة تغيير.

انتهى مسلسل التفاوض دون اتفاق و انتقلنا إلى انتخابات جديدة و اتضح بجلاء من خلال السابقة أنه لتجاوز أحزاب النظام (انتخابيا) ليست قدرات بوديموس و ملتقيات القوى المهمشة من الدولة لوحدها كافية.في هذا السياق جاء الاتفاق التكتيكي مع قوى أخرى و على رأسها اليسار الموحد IU ،مع نقاش توسيع التحالف لتشمل قوى أخرى (منتخبي البلديات ، حركات ومنظمات اجتماعية) التي باستطاعتها المساهمة في تحسين النتائج الانتخابية، و تجاوز PSOE وتغيير المشهد السياسي.

التلاقي مع اليسار الموحد IU و إمكانيات التجاوز

خرجنا لتونا من المحادثات، اتضح اننا أمام جبهة مختلفة تماما عنا.وأسفرت انتخاباتنا الداخلية عن تفضيل التحالف مع اليسار الموحد على الالتقاء ب.PSOE

التصويت الفعال ضد PP! انه أبرز عنصر يميز الحملة،عنصر يمكن من منازعة PSOEعلى ناخبيه.لنفتح بذلك سيناريو جديد للاكتشاف،بامكانيات لكن مع مخاطر مفترضة في مواجهتنا،وهذا بمثابة مرحلة تجريب جديدة من الممكن أن نخطأ فيها في اختيار الحليف.أو أن تربكنا النتائج الانتخابية ونضطر للحكم دون مقومات التغيير .

الاتفاق البرنامجي

نتموقع بانشراح في أفضل السيناريوهات: بحيث لن نتجاوز فقط PSOE ولكن أيضا يظل التحالف أول قوة سياسية، و هنا تبدأ المشاكل.

ان الاتفاق البرنامجي مع اليسار الموحد ليس اتفاقا انتخابيا،بل يتجاوزه لاتفاق مشترك لتشكيل حكومة في حالة استطعنا ذلك[1]،و وثيقة ال 50 جوابا مهمة في نقاط عديدة رغم محدوديتها و تناقضاتها في نقاط أخرى.

تم التطرق كتابيا لمشكل العجز، و مع ذلك لم يتم تحديد التدقيق و لو بشكل افتراضي. ما ترتب عنه تعامل مرن وبأجندة ممتدة مع مشكل العجز .

تم التطرق بوضوح لرفع التقشف عن قطاعي الصحة و التعليم، لكن من الصعب القيام بأي شيء دون ذكر موانع ذلك وخاصة دون الحديث عن الموارد الضريبية البديلة. إذ من الصعب اقناع اللجنة الأوربية بأن تقبل بتوجيه الامكانيات الضريبية نحو الخدمات الاجتماعية و ليس نحو سداد الديون.

اختاروا بدلا من ذلك ما سمته لوكسمبورغ حصريا بالإضرابات الجماهيرية "السياسية"، وهو "الانتفاضة الفردية الضخمة للبروليتاريا الصناعية، المنبثقة عن بعض الحوافز السياسية التي هي غاية في الأهمية، القائمة على أساس الفهم الملائم والمتبادل لسلطات الحزب المسيطرة وللنقابات العمالية، والنّاجحة عن طريق روح الانضباط الحزبي والترتيب المثالي". بدلا من الضغط على سوليدير (متضامنون)- النقابة الذين هم على تحالف وثيق معها- بغية "ترقية" الاضرابات العامة الذين كانوا قد دعوا المؤيدين من جانبهم بشكل واضح إليها إلى أخرى من شانها أن تعرقل (وبالتالي توقف) عملية الانتاج، اختار الحزب الجديد المناهض للرأسمالية أن يعطي الاولوية للوقفات الاحتجاجية في الشارع التي كانت تقوم بتنفيذها الطبقة العاملة من مؤيديه كل أسبوع تقريبا.

لقد أصبح من الصعب إنكار البنية الاقتصادية لسياسة الطبقة العاملة الفرنسية، كما يتضح من خلال مسار العمل الذي تتخذه الاحزاب السياسية اليسارية من خلال الكفاحية النقابية.

إن وسائل النضال السياسية الضرورية في نضال العمّال ضد الدولة وللاطاحة بالرأسماليّة باتت تستخدم- بأشكالها المدجّنة- للضغط من أجل اصلاحات اقتصادية تخاطب الاهتمامات المباشرة.

يجب مواجهة جانباً آخر من الانتفاضات وهو توازن القوى على الأرض خلال الاحتجاجات. فقد تبيّن أن بعض النقابات العمالية كالاتحاد الوطني للشغل CGT- الذي تنامى داخله شعور مضاد للشيوعية نتيجة استقالة العديد من أعضائه بعد فشل مفاوضات متتالية- كانت تقوم بالاتفاق مع شرطة مكافحة الشغب الفرنسية خلال الاحتجاجات الأخيرة لتتفادى إلحاق الأذية بالمتظاهرين المنتمين إليها. ويتم هذا على حساب الشباب الذين يساعد الاتحاد الوطني للشغل والنقابات العمالية والأحزاب السياسية الأخرى (مثل حزب اليسار الذي أسسه ميلونشون) على تشويه صورتهم بهدف جعلهم كبش فداء. شوهدت شرطة مكافحة الشغب وهي تعتدي بهمجيّة على تلامذة محتجّين منذ أن بدأت الانتفاضة. فالهيئات المؤسساتية التي تحمي التلامذة المحتجين من ممارسات الشرطة العنفية ومن الاعتقال التعسفي لا تقدم لهم أية حماية قانونية، بعكس أفراد الطبقة العاملة المنضمين إلى النقابات. بذل الحزب الاشتراكي الحاكم عبر جهازه الأمني القمعي جهداً لتفرقة الشباب عن العمّال، مطبقاً استراتيجية فرّق تسُد التي ثبتت فعاليتها. انقسمت الانتفاضات بين تيارين مختلفين نتيجة لذلك: الأول أخذ الطابع البيروقراطي الإصلاحي لنقابات العمال التي تقوده، أما الثاني فيتشكل حصرياً من شباب غير مسيّسين- في جوٍّ من الديمقراطية التمثيلية- تبنّوا مقاربة عفوية للتعبئة السياسية لكنّهم يواجهون شرطة مُعسكرة بشكل خطر. تستطيع نقابات العمال بهذا الشكل أن تتولّى ضبط العمال، الأمر الذي يعكس أولويّة مصالحها المادية التي تحصل عليها عندما تحمي الإعانات الضخمة التي تمنحها الدولة لها. يتم حمل العمال على الاعتقاد أنهم وُهبوا منصة مستقلة يحتجّون عليها بدون أن تقمعهم الدولة في الوقت الذي يُسمح للشرطة بالاعتداء على الشباب الذين لا تدافع عنهم أية جهة.

أخيراً، علينا ألّا ننسى حركة نوي ديبو (#NuitDebout أو "مستيقظون طوال الليل")، وهي أكثر ظاهرة مثيرة للاهتمام تنبع من الانتفاضة الحالية. ولدت هذه الحركة في 31 آذار/مارس، وهي امتداد للمظاهرات التي سبق ووصفناها، إلا أنها تشغل ساحة الجمهورية في باريس، وتوافق فيها جمعية عامة دائمة على القرارات في ممارسة الديمقراطية. تتبع نوي ديبو نموذج حركتي احتلوا Occupy وساخطون Indignados اللتين فشلتا، على

تحدثت الوثيقة عن الرفع الفوري للأجور إلى 800 أورو في أفق 900 أورو مع نهاية الولاية، من اللازم الوفاء بذلك، لكن من الجدير الانتباه للنمو المتصاعد لاحتياجات الفئات الشعبية .مما يحتم بلا شك رفعا أفضل للأجور.
لم تغفل الوثيقة مشكل اعادة تقويم الديون العائلية المسببة للعديد من المشاكل في احيائنا الشعبية بالبلاد.
وعدت ببنك عمومي من أجل ارساء صناعات جديدة. لكن ما ستكون موارد هذا البنك الجديد ؟ هل سيعتمد على موارد Mare Nostrum وBankia ؟ أليس كافيا تأميم بنكي أوسع لتحويل اقتصادي حقيقي؟
أعاد التحالف فتح الموضوع الترابي، مركزا على إقليم كاتالونيا . حيث تم الاعتماد على استطلاع للدولة يقر بحق التقرير، لكن دون الاشارة صراحة لحق الاستقلال.
خصص فقرة للإصلاح الدستوري دون الحديث عن شكل السيرورة الاصلاحية الدستورية، إن مسارا جذريا قاعديا للتغيير الدستوري هو الكفيل بفتح باب التقرير الجماهيري في كل شيء و بالتالي نقاش علاقات الملكية القائمة.
لنضع البرنامج جانبا، إن ما ينقص هو المزيد من الصراع الطبقي
بغض النظر عن كون الاتفاق مع (IU) منخفض المستوى مقارنة مع تحدياتنا السياسية المركزية، إلا أنه من الممكن جدا في ظل هذه الظرفية الاقتصادية أن يتسبب هذا البرنامج في صدام مع الطبقات السائدة، فنحن نتواجد في ظرفية تمثل بالنسبة للرأسمال مرحلة الخروج من الأزمة حيث لن يقدم الرأسماليون أية تنازلات ،وليس هناك ادنى هامش للصفقات. اننا نتموقع في مشهد اقتصادي دولي متشابك ستطغى فيه متطلبات النيوليبرالية على الطاولة. كما أن الشغل الشاغل للرأسمالية هو فرض أقصى حدود البرنامج النيوليبرالي ،ما يضيق حتى هامش الاصلاحات.
و نظرا لك ما سبق، فإن برنامجنا هذا سيخلق صراعا، و سيعيد المشكل الرئيسي للطاولة، إنه صراع الطبقات. وهنا الفراغ الاكبر في البرنامج، إذ كيف سنواجه الصراعات التي ستترتب عن محاولاتنا الإجابة الملموسة على الإشكالات.
قد يكون هذا السؤال تجريديا بالنسبة للبعض،و قد يبدو للبعض الآخر أفكارا إقتصادية مسبقة لا وجود لها،لكن بإمكاننا تبيان ما قلناه إنطلاقا من المرور على بعض النقاط البرنامجية التي ذكرناها أعلاه.
و لنبدأ برفع الأجور، الموضوع الأكثر استعجالية، إن فرض حد أدنى للأجر بين 800 و 900 يورو يستوجب رفعا مقداره مئات اليوروهات في جداول أجور ملايين الأشخاص، ما يعني في الحال صراعا مع آلاف الشركات. و هنا نعلم أن لا احد من الباطرونات سيستقبل هذا القرار بالورود. فكيف إذن سنواجه مقاوماتهم او ابتزازاتهم؟ هل عبر اللجوء فقط للمساطر القضائية؟ لتعميم مثل هذه الزيادة لا بد من تغيير موازين القوى في المراكز العمالية، ما يستوجب أيضا حركة شعبية موازية، ويتطلب الأمر كذلك نضالا ضد الهشاشة.
إعادة هيكلة الديون العائليةالتي تم التفكير فيها لإرساء "نظام الفرصة الثانية التي ستقوم بالتحرير الفعلي من الديون الثقيلة"[2] سيتم رفضه من طرف الأبناك الخاصة،التي شردت أكثر من نصف مليون شخص[3] والتي لن تتنازل دون مقاومة عن الرسوم العقارية،و هنا لا بديل عن تنظيم كل المتضررين من الثقل العقاري.

والبديل التحرري (AL، وهي منظمة شيوعية أناركية صغيرة). من المهم أن نذكر، قبل أن نركز على المطالب المتناقضة لهذه الاحزاب السياسية، أنّ الجهود- لعدم وجود كلمة أفضل- التي بذلها اليسار من أجل إقامة حركة كبيرة لمكافحة التسلّط باءت بالفشل الذريع في السنوات الفائتة. وقد تشكّلت التحالفات في السابق- على سبيل المثال، اتّحد الحزب الشيوعي الفرنسي ما بعد الستالينية مع حزب ميلونشون اليساري في جبهة واحدة تحت اسم جبهة اليسار (FDG) في عام 2008- لكن اليسار الفرنسي أثبت عدم كفاءته في الاعتراض على المواقف اليمينيّة للفريق الاشتراكي من الحكومة حيال الأمن والتقشف الاقتصادي وحقوق العمال والهجرة من خلال تنظيم وقفات احتجاجية موحّدة. حقيقة أنهم قد جمعوا مؤيّديهم- ولو من غير قصد- لمعارضة اصلاح قانون العمل اعتبرت نجاحا نسبيّا، وهو كذلك. ولكن يبقى أن هذه الأحزاب لا تزال بحاجة لمعالجة تفكّكها الفكري وقدراتها في تحطيم جبهتها الموحّدة الهشة. كلّ من الخطاب القومي المتزايد للحزب الشيوعي الفرنسي والحزب اليساري، إلى جانب حاجة ميلونشون المستمرة لخلق تأليه ذاتي لنفسه، يهدّدان بإعادة الستالينية لأقصى اليسار الفرنسي الذي حارب طويلا ليخلّص نفسه من الأشباح الستالينيين. إن مجموعات كنضال العمال- الذي ما تزال المتحدثة باسمه ناتالي أرثود تحاول أن تعرض استراتيجية واضحة على مؤيديه- والبديل التحرري- الذي ما زال يناضل من أجل الإدارة الذاتية للعمال منذ البداية- هي محدودة عدديّا لتشارك في نقاش اليسار الفرنسي حول كيفيّة تعريف وقيادة الانتفاضات الحاليّة.
بذلك نبقى مع الحزب الجديد المناهض للرأسمالية (NPA)، وهو حزب سياسي تشكل عام 2009 وقام بجلب أعضاء من الاتحاد الشيوعي التروتسكي (المعروف باسم النّضال العمالي) جنبا إلى جنب مع المناضلين المناهضين للعولمة وعلى أساس الهوية. في كتابه "تقارب ثوري: نجومنا الحمراء والسوداء" الصادر عام 2015، شرع أوليفييه بيزانسونو، المتحدث غير الرسمي باسم الحزب الجديد المناهض للرأسمالية، بمهمة صعبة للتوفيق بين المناضلين الأناركيين والماركسيين، من أجل استمالتهم لليسار الراديكالي الفرنسي. وقد تكونت استراتيجيّته من الكشف عن عدة تحالفات جرت بين أوروبيين ماركسيين وأناركيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من خلال إعادة ذكر الحالات التضامنية التي جسّدت أحداثا تاريخية مثل كومونة باريس في 1871 والثورة الاسبانية في 1936. كما فضل بيزانسونو أن يركز على مقال والتر بنيامين "نقد العنف" عام 1921، الذي يؤكد فيه الفيلسوف المحترم على أن "الاضراب البروليتاري العام هو بالضبط ما يمنع الدولة السياسية عن ممارسة العنف من خلال الانسحاب الثوري الأناركي للعمال". واذا كنا لنؤمن بأن الهدف من وجود "تقارب ثوري" أن يكون بمثابة "البيان الرسمي" للحزب الجديد المناهض للرأسمالية (بدلا من أن يكون نقدا خالصا للأناركية أو الاشتراكية الستالينية)، فلماذا لا يزال الحزب ينتظر لتنفيذ وعده بتعزيز الاضرابات الجماهيريّة كطريقة للعمل الثوري؟ إنه من الخداع وصف الاضرابات الاخيرة التي نظمتها النقابات العمالية ومن ضمنها الـ CGT وسوليدير (متضامنون) بأي شيء غير عدم الجدوى. كتبت روزا لوكسمبورغ أنه "من السخف النظر إلى الاضراب الجماهيري وكأنّه فعل واحد، وعمل واحد متقوقع. إن الاضراب الجماهيري هو بالأحرى المؤشّر، والفكرة الحاشدة، في فترة طويلة من الصراع الطبقي الذي دام لسنوات، وربما لعقود". لقد فشل كل من الحزب الجديد المناهض للرأسمالية والنقابات العمالية في فهم الطابع الثوري للاضرابات الجماهيرية. إنهم

أما الموضوع الترابي أو التغيير الدستوري فيشكلان نقطتي قطيعة من داخل الإدارة،وهما نقطتين ستحاول القوى الأخرى تعبئة كل امكانياتها من اجل الحفاظ عليهما ثابتتين كما هما،والحالة هاته لن يتحقق أي شيء في هذا الشأن دون تنظيم ذاتي لأنصار تلك الأهداف (الاستقلال و التغيير الدستوري.(

نأتي الآن إلى الموضوع الأكثر أهمية ،هل فعلا بمقدورنا الاعتقاد بأن أي نقاش بخصوص الميزانيات العامة او تخفيض العجز لن يفتح أي جبهة صراع مع اللجنة الاوربية؟إن الحالة اليونانية بهذا الصدد لم تكن مجرد تراجيديا بالنسبة لمسار التغيير.بل يجب أن تكون قبل كل شيء درسا تستخلصه بعجالة منظمات من قبيل بوديموس أو الحزب العمالي لكوربين .يجب العمل منذ الدقيقة الأولى من أجل خطة بديلة تمكن من مخرج بديل للتقشف الذي سيفرض علينا،بمعنى آخر إما التقشف أو الإنقسام.

ستطفو ديناميات مقاومة عديدة لمقترحات التغيير ،لذلك من اللازم تبلور جبهة لمواجهة ما سيتولد كجبهة تاريخية لإدامة الموضع القائم.

خلاصة القول:ماذا سيقع ان تحقق التجاوز؟لا بد من العمل لتلك اللحظة،وماذا بعد ذلك؟ماذا لو لجؤوا إلى الديموقراطية المسيحية؟ماذا لو حولت الانتخابات بابلو إلى أللينذي جديد؟[4] وماذا لو تحولت الصراعات إلى وحدة شعبية جديدة؟(مثلما كان في الشيلي مع أللينذي(تحديات و مهام امام الحركة المناهضة للتقشف

صرح غرامشي أن بوسعنا فقط توقع الصراع.كما قال أنه من غير الممكن توقع أشكاله أو حتى وقته.لذلك فالمهمة الأكثر ملحاحية هي المضي في الإعداد لذلك الأفق من الصراع بكل سيناريو ممكن.

وهو سيناريو يصعب كثيرا تحقيقه في الانتخابات القادمة،فحكومة شعبية مفترضة ومعادية للتقشف لا تعني انخفاضا في الصراع،بل و كما شاهدنا في اليونان، قفزة نوعية في الصرع السياسي.ومواجهة هذا السيناريو بقوى التغيير المنغرسة شعبيا في ظل ظرفية الانعدام الحالي للتعبئات يضعنا في مأزق علينا الإفلات منه.

أما بخصوص ما يمكن فرضه من داخل البرلمان ، لا بد من أن توازيه تعبئات شعبية لكبح التقشفات التي ستسعى اللجنة الأوربية أن تفرضها.

إن الإجابة ممكنة على كل هذه التحديات أثناء الفترة الانتخابية، لكن من الواجب طرح هذا التحدي للنقاش،و استحضاره دائما في الأذهان لأن مهمة ما بعد 27 يوليو و التي تنتظر حركة مناهضة التقشف هي الانغراس في كل حي وشارع ،إبان كل صراع.لأن التحدي الاكبر هو التحول لمرجع يومي للفئات الشعبية، والمهمة ستكون شيئا من قبيل "بناء الانغراس الشعبي"

إرنيستو م.دياث، مستشار بوديموس و عضو مناهضي الرأسمالية.

التعريب من الإسبانية :جريدة المناضل-ة

-[1]هذا ما ورد في ديباجة وثيقة التحالف ، حيث تم التشديد على الدخول للانتخابات ببرنامجين مختلفين.

–[2]الاقتراح السابع في البرنامج.

– [3]طيلة الفترة ما بين 2007 و 2013

–[4]قد يكون في ذلك مبالغة.

==========

أكثر من أي وقت مضى. وحدها الانتفاضات الشعبية، الديمقراطية والمناهضة للرأسمالية، تستطيع أن تخرج الإنسانية من المأزق وحل اللغز السياسي للقرن العشرين الذي ورثناه: كيف يمكن تحقيق بديل عن الرأسمالية المتآكلة، من دون توليد أنظمة استبدادية تقوم على هيمنة بيروقراطية غير مسؤولة؟

—

*نشر النص باللغة الفرنسية في موقع bastamag بتاريخ 2 حزيران 2016

==========

عن الانتفاضات الفرنسيّة الرّاهنة

نشر في المنشور-المنتدى الاشتراكي-لبنان

الكاتب/ة: إدوين نصر.

ترجمه/ته الى العربية: خلود ابراهيم ريان شبقلو

في بداية آذار/مارس، أعلنت حكومة الحزب الاشتراكي الليبراليّة للغاية عن مشروع قانون الاصلاحات العمالية الذي يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركات القائمة في فرنسا. مشروع القانون، المعروف بقانون الخمري (على اسم وزيرة العمل مريم الخمري)، اعتبر فورا من قبل معظم الفصائل اليسارية اعتداء جوهريّا على حقوق العمال وخرق محض لقانون العمل الفرنسي، الذي يعتبر الأكثر تقدما في اوروبا. يسمح هذا القانون للشركات أن تتوصل مع موظّفيها إلى "اتفاقيّات" حول ظروف العمل دون الحاجة إلى التفاوض مع النقابات العمالية، مخضعة العمال لقرارات اصحاب العمل التعسفية (فيما يخص تمديد ساعات العمل وتخفيض أجرة العمل الاضافي) من دون أي حماية قانونية. كما أنه يُسَهِل الاقالة الجماعية والفردية عبر التخفيف من قيود القانون الفرنسي في التسريح والتوظيف، ويلقي جانبا نظام الـ 35 ساعة عمل أسبوعية المقدّس لصالح آخر أطول و"أكثر مرونة." وبعد الاعلان عن قانون الاصلاح، طرحت عريضة عبر الانترنت من قبل الفصائل اليسارية المعارضة بدون الحيازة على دعم العمال والطلاب المسبق. وقد توّج الحقد تجاه قانون الاصلاح الذي أعلن عنه- وضد حكومة الحزب الاشتراكي بشكل عام- بالاضرابات المحلّية والوقفات الاحتجاجية الضخمة. أبرزها كانت تلك التي جرت في 9 آذار/مارس شارك فيها 250،000 شخص، وفي 31 آذار/مارس شارك فيها أكثر من مليون متظاهر، وفي 9 نيسان/ابريل شارك فيها اقل من 200،000 شخص. في جميع المناسبات، قامت النقابات العمالية اليسارية والأحزاب السياسية بدعوة مؤيديها للنزول إلى الشوارع في وجه الحزب الاشتراكي الحاكم. شملت النقابات العمّالية سوليدير (متضامنون) (SUD وهو تحالف وثيق مع الحزب الجديد المناهض للراسمالية)، والاتحاد الوطني للشغل (CNT-F والذي يعتبر مجوعة نقابية أناركية)، وقوة العمال (FO)، والاتحاد العام للشغل (CGT، المتحالف مع الحزب الاشتراكي في السابق)، بينما ضمّت الاحزاب السياسية الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF)، وحزب اليسار (PG، وحزب ميلونشون الاشتراكي الساعي إلى الحفاظ على البيئة)، والحزب الجديد المناهض للرأسمالية (NPA، المعروف في السابق باسم العصبة الشيوعية الثورية) والنضال العمالي (LO، وهو منظمة تروتسكيّة)،

الدولة الاسبانية: بلاغ مناهضي-ات الرأسمالية بصدد انتخابات 26 يونيو 2016

تنتظرنا أسابيع بالغة الأهمية، في هذه الحملة الانتخابية يتم التعبير عن تناقضات عديدة و مشاريع مختلفة، و يختزل النضال السياسي الجاري هذه الاسابيع معارك سنين و صراعات اجتماعية طالت مدتها. إنها ليست مجرد انتخابات وحسب.

تتجلى أهمية هذه المعركة الانتخابية من خلال اغتياظ الناطقين باسم النخب الاقتصادية و السياسية. و أبرز تجل لذلك هو هجمات الفزع التي نشهدها كل يوم في تلك المؤسسات الاعلامية الكبرى : المواطنون سيسيئون التصويت ! الراديكالية!

انها انتخابات تاريخية ،إذ يمكن ، لأول مرة و منذ سنين عديدة ، أن تفوز بالانتخابات قوة ممثلة لأجنحة التغيير ولصالح من هم في الأسفل. إن تحالف "متحدين نستطيع" يعبر بشكل مركب عن سأم و نقم شعبيين، و عن فكرة أنه لم يعد بوسعنا الاستمرار على ما هو عليه الحال، و ينم في الآن ذاته عن الوعي بأن الاقتصاد لا يمكن ان يظل مدرا الأرباح على الأقلية و الاستغلال على الأغلبية. وأن الديموقراطية ليست هي التصويت فقط، بل هي أيضا حقنا في بناء حياة بحدود دنيا من الضمانات.

هاته المطالب شرعية و عقلانية، لكنها لن تتحقق دون نضال، و لن يجود بها علينا أحد. علينا انتزاعها بانتصارات انتخابية و تعبئات اجتماعية و تنظيم ذاتي شعبي مستقل .ضد الفاسدين و البنكيين و ضد بنيات الاتحاد الأوربي الموجهة من طرف رعاة سياسات التقشف .الذين جعلونا طيلة عقود ضحايا استغباء بادعاءاتهم بأن لا تغيير للأمور و لا بديل ولا حل إلا باستنزاف الناس العاملين.

معركتنا سياسية و اقتصادية و ثقافية طويلة الأمد، لكننا أيضا لا نهملها على المدى القصير: فالفوز بالانتخابات من المفترض ان يكون أول ممر أساسي لبدأ أجرأة تلك المطالب .

فالحزب الشعبي و حزب العمال الاشتراكي الاسباني ومواطنون يشكلون جميعا جبهة سياسية ،ليست بالضرورة أحادية، غرضها ابقاء دار لقمان على حالها ،وضمان استمرار سياسات التقشف في الاجهاز على الحقوق و تعميق المنعطف التسلطي الذي سيحيل الديموقراطية إلى مجرد مسألة شكلية. إن إنزال هزيمة بهذه الجبهة بمثابة نصر لأجنحتنا، كما أن نصرنا سيعد فرصة لبداية تفعيل أحلامنا.

من منبر مناهضي-ات الرأسمالية نوجه نداء للمشاركة بكثافة في الحملة،صوتا بصوت و حركة بحركة و شارعا بشارع ومن منشأة إلى منشأة و جار لجار ،قوتنا تكمن في وصولنا إلى كل النقاط التي لن تتمكن آليات الأحزاب من الوصول إليها ،و في ألا نكون جسما غريبا على ما هو يومي،و أن نصبح جزءا من الناس العاملين-ات.إنها لحظة التعبئة الشعبية الكبرى لالحاق هزيمة بأحزاب النخب وللإعداد للتحديات التي ستلي النصر.

لذلك كله، نقول أنها لحظة التصويت لـ "متحدين-ات نستطيع" (تحالف بين بوديموس و اليسار الموحد) ،و لحظة انتظامنا في كل المجالات الممكنة . إنها لحظة الفوز بالانتخابات و البدء في تغيير كل شيء.

مناهضي-ات الرأسمالية، إسبانيا في 08 يونيو 2016

التعريب من الاسبانية القشتالية ، جريدة المناضل-ة

==========

لشرائح جديدة من السكان: التنظيم الذاتي بعيدا عن الأطر التقليدية (ولكن ليس بالضرورة ضدهم)، مناهضة للرأسمالية (بعيدا عن رفض بسيط لليبرالية الاقتصادية)، ضرورة وضع استراتيجيا للإضراب العام والتقارب بين النضالات (الشباب المتخرجين مرورا بالأحياء المهمشة ونضالات الموظفين لرفع الأجور وصولا إلى النضالات البيئية)، كل ذلك في ظل معادة لقمع قوات القمع. لا تزال هذه الصفات جنينية، ونحن غير متأكدين من إمكانية تطورها على نطاق واسع في المستقبل، لكنها موجودة وتفتح إمكانية تحقيق القطع السياسي في المستقبل.

أزمنة هيمنة الطبقة الحاكمة

هذا التجذير يستجيب لتجذر الطبقات الحاكمة، التي استفادت من الأزمة المالية عام 2008 والهجمات الأخيرة لتعزيز وحشية الثورة المضادة النيوليبرالية والتسلط اللذين بدآ منذ عام 1980. كما تجد جذورها أيضا في الأزمة السياسية التي عادة ما نتجاهل مدى عمقها: لا الأمر ليس مجرد سخط مؤقت من الممثلين السياسيين التقليديين، إنما تزايد عجز الأحزاب المهيمنة- والطبقات التي تدافع عن مصالحها- لانتاج موافقة نشطة من السكان لخيارهم السياسي، وخلق الروابط العضوية فيما بينهم وبين قطاعات كبيرة من الطبقات الأدنى. لنقل إنها أزمة هيمنة بالمعنى الغرامشي للكلمة.

لذلك، لا يهم أن نكون متفائلين أو متشائمين حيال الحركة الحالية، على الأقل دون نأخذ وضعية المتفرج مسجلين نقاطا أو منظرين عليه. من الأفضل أن نسجل أن الحراك قد حقق تعبئة. على وجه الخصوص كان له الفضل الكبير لرمي فكرة كارثية هي "اليسار الابتدائي"، التي لم يكن لها سوى أنها عززت الشخصنة، وعدم التسييس، فضلا عن الخلط بين التوجهات غير القابلة للحل والتي يدعمها الحزب الاشتراكي (ومن يدور في فلكه) وبين "يسار اليسار". المشكلة لا تكمن في تجديد طريقة اختيار أسيادنا أو استبدالهم بشباب أو ناشطين مهنيين في السياسة- حيث مرورهم في مجالس إدارة الشركات الكبيرة سيضمن "الحداثة"- للزعامات المستفدة للأحزاب التقليدية.

خلق أولي لسياسة غير ممهننة

هذه السياسة ميتة، على الأقل في قدرتها على انتاج مستدام لوهم التغيير التدريجي للنظام، دون الحديث عن التزايد النشاطي. وهي لا تعتاش إلا في حالة الزومبي، تنقذها حالة التجزئة التي فرضها مستشارو التواصل ووسائل الإعلام المهيمنة المركزة على الأجندة الانتخابية. من التصريحات العنصرية إلى الفضائح المالية، من الخطابات البليغة إلى الوعود غير المنفذة، يمكن لكل شخص أن يرى الرداءة التي تضاعفها حالة الخنوع والفساد في السياسة المهنية. إذا كان للحركة ضد قانون العمل وعالمه من فضيلة أخرى، هو أنها إشارة إلى ما يمكن أن تكون عليه "سياسة المضطهدين"، كما قال الراحل دانيال بن سعيد. الوقت الآن هو لخلق، ما زال أولي، لسياسة غير ممهننة تسمح للأغلبية بتولي زمام الأمور، من خلال قيام ديمقراطية حقيقية في كل مكان، في أماكن العمل وصولا إلى أماكن العيش.

هذا يفترض الابتعاد داخل الحركة عينها من الذين خطفوا لصالحهم قوة العدد الأكبر، عن طريق احتكار الشأن العام واضعين هذا الأخير لخدمة تراكم رأسمال، لا يسعى إلا إلى بديل (كاذب) قومي كريه للرأسمالية المعولمة. العالم يتهاوى في كل مكان وراديكالية الحكام تهدد بأخذ كل شيء، بما في ذلك الناس والبيئة، وخلال هروبها إلى الأمام ستكون قمعية ومدمرة

بعد 26 من يونيو، النظام يقاوم في مواجهة رهان "التغيير"

خايمي باستور

الاثنين 27يونيو 2016

بمشاركة قلت عن سابقتها ب 4% ليوم 20 ديسمبر الماضي(69,84 % مقابل73,20 %) أسفرت "الجولة الثانية" عن حزب شعبي ارتفعت أصواته (أكثر من 600.000 بارتفاع 33%) و وصلت مقاعده ل 133 (14مقعدا إضافية) و حزب عمال اشتراكي تراجع من حيث الأصوات (فقد أكثر من 100.000 صوت أي 22,7%) و من حيث المقاعد (5-)،وإن كان حافظ على رتبته الثانية،و مع هذه النتائج يكون النظام قد تنفس الصعداء في مواجهة تحالف أونيدوس بوديموس بخسارته حوالي مليون ومائة ألف صوت وما يقابلها من مقاعد مقارنة مع الانتخابات السابقة، لم تتحول لصالح "موجة الموجات" لصالح التغيير. ويظل تراجع ثيودادانوس أحسن خبر، حيث فقدوا 400.000 صوت و 8 مقاعد، لكن مقاعدهم آلت للحزب الشعبي، الذي عرف كيف يستثمر التصويت الفعال ضد "التغيير."

ومع كل ذلك، استمر في كطالونيا سيناريو يؤكد بإلحاح وجود غالبية لصالح الحق في تقرير المصير :56,6%من الأصوات أي 29 مقعدا مقابل 40,4%من الأصوات أي 18 مقعدا. ويستمر هناك تصدع في النظام سيزداد توسعا في المقبل من الأيام في حالة انتعشت ،و نتمنى ذلك،حركة تعرف كيف تجمع بين الالحاح على الاستفتاء والسيرورة الدستورية وبين الرفض القاطع للتراجعات الاجتماعية للحكومة الجديدة ولليمين الكطلاني.

لتحليل العوامل التي أثرت في هذه النتيجة النهائية، والتي جاءت مخالفة لأغلب التوقعات، ربما من اللازم استحضارعامل خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي والذي كان لصالح الحزب المحافظ. وليس صعبا استخلاص أنه ومقارنة بالانتخابات السابقة(20 ديسمبر)- لم يتقوى النزوع نحو «التغيير» بل مالت الكفة لصالح مقاومته.

في جميع الحالات، ليس هذا بالسيناريو المريح حاليا للحكم بالنسبة للحزب الشعبي: فهو لا يحتاج فحسب لدعم ثيودادانوس صاحب 32 مقعدا وتحالف كناريا ذي المقعد الواحد، بل يحتاج أيضا لأن يصوت بالموافقة لصالح تشكيلته الحكومية او أن يمتنع عن التصويت كل من الحزب الوطني الفاسكي (5 مقاعد) وحزب العمال الاشتراكي (85مقعد)، وذلك رغم حصوله على أغلبية طفيفة. وحاليا على كل من ثيودادانوس وح.ع.إش الاستمرار في احتمال معاناة الضغط عليهم للسماح بقيام حكومة سيرأسها راخوي مجددا، والذي خرج متقويا من هاته الانتخابات، والذي سيعاني أكثر للسماح لراخوي بالحكم هو ح.ع.إش الذي لا تنفك وسائل إعلام مثل إلبايس تضغط عليه، إذ كتبت في افتتاحيتها اليوم أن عليه أن: يسمح بواسطة الامتناع كي يحكم الحاصل على الأصوات الضرورية للحكم .

لنتقدم إلى الأمام ولنناقش مشهد الارتياب الذي خلقه البريكسيت(خروج بريطانيا من إ.أر) في علاقة مع اتحاد أوربي لطالما بدا كمشروع مفلس ومنطقة اوربية غير منسجمة ومتقاطبة بين "دائنين" و"مدينين": لا شيئ مضمون سوى اللامساواة ومعها السخط الاجتماعي واللاستقرار السياسي في مواجهة استمرار السياسات التقشفية. ليظل التحدي هو أي قوى ستكون قادرة على ان تصبح قناة لهذا الانزعاج: هل هي التي تستغل "سياسة الاستياء" ضد من هم /هن في أسفل الأسفل (اللاجئون والمهاجرون) ليبنوا فاشيات جديدة، أو على العكس، التشكيلات الاجتماعُ-سياسية البديلة التي تصب في إعادة تشييد علاقات

الحراك ضد قانون العمل: إمكانية لبداية جديدة

الكاتب/ة: جوليان سالانج، أوغو باليتا.

ترجمه/ته الى العربية: وليد ضو

المصدر: http://al-manshour.org/node/6972

الاحتجاجات ضد قانون العمل وعالمه، وحراك نوي ديبو (#NuitDebout أو "مستيقظون طوال الليل")، ليست مجرد امتداد للنضالات الاجتماعية السابقة، إنما تمثل "فجرا سلسلة جديدة من النضالات الاجتماعية والسياسية"، بحسب تحليل أوغو باليتا وجوليان سلانج. وفي مواجهة تطرف الطبقات المسيطرة، التي "تشن ثورة مضادة نيوليبرالية ومستبدة"، يأخذ الاحتجاج الاجتماعي أشكالا جديدة، وطرق جديدة. ويبقى سؤال أساسي ومزعج: "كيف يمكن خلق بديل عن الرأسمالية المتأكلة"؟

عندما تنطلق حركة اجتماعية، يدفعنا الإغراء الأول لقياس التغيرات التي أحدثتها قياسا مع ما سبقها من حراكات، وأحيانا تقتصر المقارنة على الشعارات المرفوعة وعدد المتظاهرين. وأحيانا يساهم المشاركون فيها بتكرار الكلمات والمواقف من الانتفاضات السابقة، كما أشار ماركس في الثامن عشر من برومير نابوليون بونابرت. لكن الأهمية التاريخية للحركة ونجاحها- الفوري أو اللاحق-، لا يمكن أبدا أن تختزل إلى ذكريات مجيدة يعاد إحياؤها، ولا إلى عدد من الأفراد المعبأين. عند الاهتمام بهذه الجوانب، فإنه غالبا ما نفوت تلمس الميزات الجديدة التي تميز الاضطرابات غير المتوقعة التي تعيد تشكيل خريطة الممكن.

إنها لحقيقة أن الحركة الحالية، التي تستمر وسائل الإعلام المهيمنة في إعلان تراجعها، إن لم يكن موتها، قد عبأت عددا أقل حتى اللحظة من تلك التي سجلت خلال عام 2010 ضد إصلاح نظام التقاعد. وبالمثل، فإن التعبئة الناجحة ضد عقد العمل الأول (CPE) ، عام 2006، حيث نظمت الجمعيات الطلابية العمومية ومظاهرات أكثر ضخامة. ومع ذلك، يمكن أن تكون للحركة ضد قانون العمل وعالمه- بما فيها نوي ديبو- ليست مجرد امتداد للنضالات الجماهيرية السابقة التي ضعفت عقب دورة النضالات الجماهيرية التي انطلقت مع النصر الاجتماعي ضد خطة جوبيه في كانون الأول عام 1995، ولكنها بداية جديدة: تمثل فجرا لسلسلة جديدة من النضالات الاجتماعية والسياسية بعد تراجع الحركات الاجتماعية.

إمكانية القطع السياسي

بداية جديدة، ولكن مماذا؟ من احتجاج راديكالي لعالم فرض علينا ومن الحياة التي نعيشها في ظل النظام الرأسمالي. الاحتجاجات الشعبية في فرنسا التي خرجت في الفترة بين عامي 1995 و 2010، وقد اقتصرت على تحدي جانب من جوانب سياسات الانحدار الاجتماعية. وقد ترافقت، خاصة مع نمو الحركة المناهضة للعولمة، مع شعار يوتوبي خلاصي هو: "عالم آخر ممكن"، لكنها فشلت في صياغة مشروع استراتيجي يقطع مع ما سبق ودون أدنى توافق حقيقي على ضرورة وضع حد لهذا العالم، المتشكل تقريبا بالكامل من قبل ولأجل رأس المال. الحركة الحالية تشتمل على هذا الإرث من خلال تجذير جانبها الاحتجاجي واليوتوبي.

في الواقع، وفي ظل قمع القوى الأمنية، وصمم الحكومة وغطرسة أرباب العمل، وما كان يبدو حقا حصريا للناشطين الثوريين أصبح اليوم المعنى المشترك للحركة والمكتسِبة

تضامنية بين الشعوب، في مواجهة ديكتاتورية الدائنين وكره الأجانب، بالبدء من جنوب أوربا.

بخصوص أونيدوس بوديموس(متحدين نستطيع–المعرب)، وبغض النظر عن الاستمرار كأول قوة في كطالونيا ويوسكادي(الإسم القومي لمنطقة الباسك–المعرب)،لا جدال أن التوقعات المنتظرة من تحالف بوديموس مع اليسار الموحد لم تنعكس في الاصوات ولم يتم "التجاوز" الذي أعلنت الاستطلاعات حصوله في علاقة مع ح.ع.إش. ما يستلزم تحليل أسباب وكذلك مآل الأكثر من مليون من الأصوات التي لم يتم الضفر بها في هذه المناسبة. كعناصر محتملة للجواب، أظن أن من الأسباب ما يكمن في تزامن واختلاف الخطابات في وقت قليل ما أخاف القوة الناخبة، فمثلا، من "القومية–الشعبوية" التي أبانت عن محدوديتها بعد الانتخابات الكطلانية يوم 27 سبتمبر 2015، تم الانتقال إلى "التعددية–القومية" التي سرعان ما تحولت إلى معارضة لفكرة "الوطن"، والتي كما أبان تجريبها سرعان ما تصبح هلامية. وبالتوازي، وانطلاقا من 20 ديسمبر، حدث أن تم نسيان محور "الناس مقابل الطبقات" بغرض الاصطفاف إلى اليسار بالمعنى التقليدي، بما فيه اعتبار ح.ع.إش كقوة ل "التغيير" وفي نفس الوقت التحالف مع اليسار الموحد الطامح لاكتساح فضاء يسار منهار، ليصبح اليسار الموحد الآن مدرجا، من طرف بابلو إغليسياس، داخل معمعان من الخطابات المختلفة، التي لم تتمكن من إقناع جزء هام من القوة الناخبة بجدوى التشكيلة/التحالف.

والأكيد ان بابلو إغليسياس إلى جانب إنييغو إريخون، قد أعطى طابع بطولة قيادية لا يمكن انكاره، وهذا سبب آخر لإضفاءه منذ الآن بشكله الجماعي والمشترك .

لقد تجلت بوضوح حدود وتناقضات اللجوء إلى مثل ذلك الخطاب (في الحملة) إزاء قضايا أساسية مثل الموقف من الترويكا، ومشكل المديونية أو المساحة النقدية التي كان يجب استخلاصها منذ مدة من هزيمة سيريزا باليونان، لتسليط الضوء على ما هو اكثر اهمية. والغموض الذي بان من خلال المفاوضات مع ح.ع.إش بعد 20 ديسمبر وما تلاها من تنازلات وتراجعات في المواقف وصلت حد نسيان نقاش القطيعة الدستورية. وبرزت محدوديات الخطاب بغياب البوصلة الميدانية. أي "نموذج" تلك "الآلة الحربية الانتخابية"، والتي حقيقة أضحت شبيهة بآلة حزب تقليدي، عمودي وغير جماعي، ما سبب العديد من الأزمات والصراعات الداخلية وقوض جهود بناء هذا الجسم التنظيمي الضروري للميدان. كما كانت وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزة فعالة لكنها لم تكن كافية.

ومع هذا كله، لا يتعلق الامر بجلد الذات او تصفية حسابات، وإنما بإعادة بناء فضاء للتضامن والأخوة، واحترام التعددية وبالبحث عن مجال جديد من الاجماع حول العمل المشترك لأنه "نعم،نستطيع". رغم اننا سنحتاج لخوض"حرب مواقع" في كل الجبهات الممكنة. إن المهمة الآن هي المعارضة، وإعادة صياغة الخطاب المشترك والأجوبة البرنامجية المنسجمة دون خوف من الجذرية، وتقوية الديموقراطية الجماعية والصارمة انطلاقا من مجالس التغيير، وتفادي التراجعات الناجمة عن تأثير الالتقاءات بما فيها مع اليسار الموحد. والبحث دوما، من طبيعة الحال، عن إعادة نسج علاقات مع المنظمات الاجتماعية انطلاقا من المقاومات التي بلا شك ستنجم عن مواجهة كل من التقشف النيوليبرالي وهذا النظام الخادم له.

غ.أ : بالفعل،صرحت المنسقة النقابية أن تظاهرة ستجري غدا و يوم 27،بتواز مع جلسة نقاش قانون الشغل في البرلمان،حيث هناك معارضة كبيرة.والحكومةأمرتبايقاف التظاهرات و منعتها، في خرق للقوانين ،و الدستور الفرنسي...و من بين المحتجين على منع التظاهرات بفرنسا حاليا نجد "ماري لو بين " لأنها تتوقع القيام بنفس الشيء ضدها مستقبلا.

(...)

م.إ : يوم الأحد القادم ستجري الانتخابات بإسبانيا، هل ستغير شيئا بالمشهد السياسي ؟

غ.أ : أظن انها لن تغي الكثير،لأن بابلو إغليسياس أكثر لينا مما كان عليه تسيبراس باليونان.بصفة عامة ما يمكن ان يتغير هو ميزان القوى الداخلي لقطاعات كلها اصلاحية ترغب في الحكم في ظل الرأسمال الإسباني ،مثلما بوديموس مع إغليسياس الشبيه بتسبراسمعدلا،إذ بمقدوره ،رفقة حلفائه من الشيوعيين و اليسار الموحد ،تجاوز الاشتراكيين(حزب العمال الاشتراكي الاسباني/حزب اشتراكي ديموقراطي) و الضغط عليهم من أجل حكومة اشتراكية في نهاية المطاف، و هذا شيء ممكن.

(...)

التعريب بتصرف من الاسبانية : جريدة المناضل-ة

خايمي باستور بروفيسور العلوم السياسية بالجامعة الوطنية الاسبانية للتربية عن بعد، وعضو تحرير مجلة Viento sur المناهضة للراسمالية ، ومناضل في صفوف مناهضي-ات الرأسمالية وبوديموس.
نشر المقال بمجلة Diagonal وأعيد نشره بالاسبانية القشتالية، بعد إغناءه، بمجلة VIENTO SUR.
تعريب جريدة المناضل–ة نقلا عن هذه الاخيرة.
==========

حوار مع غييرمو ألميرا (غ.أ(

"المعلمون-ات المكسيكيون-ات يناضلون من أجل الجميع،من أجل الديموقراطية و من أجل الثقافة"

حاوره ماريو إيرنانديث (م.إ(
مجلة ريبليون

م.إ : أريد مجددا فتح موضوع تطرقنا له منذ أسبوعين،يتعلق الامر بالوضع المتفاقم و المعيش بالمكسيك.حيث تم قمع و بوحشية معلمي-ات الكونفدرالية الوطنية لشغيلة التعليم (ك.و.ش.ت) ذات ال 200.000 منخرط-ة منهم 80.000 من منطقة واكساكا جنوب البلاد،و الذين مضوا قدما في معركة طويلة الأمد،نتحدث هنا عن 8 قتلى و ما بين 12 و 22 من المختفين، و نحن نعرف ما يعنيه ذلك بالمكسيك.هذا عدا الجرحى.
يسرني أن تتقاسم معنا تحليلك لما وقع ،باعتبارك تعرف الكثير عن المكسيك ، و باعتبارك محاضرا في الاكاديمية المكسيكية للعلوم.

غ.أ : تجدر الإشارة إلى أن بالحكومة مجموعتين، المجموعة ذات الغالبية مستعدة لفرض ،بقوة الحديد و النار ، الضبط و تدمير المنظمات النقابية و كل رافعات التنمية بالبلاد، بخوصصة البترول و فتح المجال للاستغلال الخاص للموارد المائية، كما يرغبون في تدمير التعليم العمومي و إرساء تعليم مخطط من طرف كبار الرأسماليين،و بالأخص منهم الأجانب، كي ينتجوا به أناسا يخدمون الرأسمال،و الباقي لا يهمهم في شيء.كما يسعون أيضا إلى تدمير الحس الوطني الذي يشكل أساس مقاومة الشعب المكسيكي. و المعلمون-ات يناضلون من أجل الجميع ،من اجل الديموقراطية و من أجل الثقافة،من أجل فتح منظور جديد مغاير لمنظور الكعب الحديدي لجاك لندن ، منظور الرأسمال .و المجزرة الأخير ة التي تلت التظاهرة الكبرى بمدينة مكسيكو تضامنا مع المعلمين-ات ،ارتكبت ضد الشعب الذي ساندهم، لأن القتلى لم يكونوا جميعا من المعلمين ، حيث تم إطلاق النيران في سوق محلي و تم قتل راهب كان يسعف الجرحى.
لقد استنفذ هذا القمع المتجدد الصبر و استنهض حملة تضامن دولية و محلية ، و حاليا تقوم الحكومة بما توعدت بعدم القيام به : التفاوض مع المعلمين-ات. و لا تسميه مفاوضات بل تطلق عليه اسم الحوار ،و ليس موضوع الحوار هو الوضع التعليمي حصرا و إنما الوضع السياسي ككل،لكن لا يمكن نقاش الوضع السياسي دون نقاش القانون او على الأقل تعديله.
لقد تم ، في وضع العنف الديكتاتوري هذا بالبلاد ، إلغاء الحقوق الديموقراطية و تلقت الشرطة الأمر بإطلاق النار و قتل أي كان، سابقا كانوا يستعملون الغازات و الرصاص المطاطي، اما الآن فإنهم يطلقون لأجل القتل المباشر...
لقد فتح نقاش ، و وزير الحكامة الذي هو نفسه وزير الداخلية يرغب في مخرج سياسي ، وإلا انفلتت البلاد، فمناطق ميتشواكان و كيرّيرو و واكساكا و تشياباس كلها على النار، كما خرج عشرات آلاف الطلبة في مظاهرات تضامن مع المعلمين-ات. نحن في وضع قابل للاشتعال أكثر فما يسمى حوارا يتشبث فيه المعلمون-ات برفض القانون (الذي ترغب الدولة في تمريره) في حين ترفض الحكومة ذلك، لكنها قد تدخل عليه تعديلات.
م.إ : ذكرت قبل قليل انه قد تم إلغاء الحقوق الديموقراطية،لكن على ما يبدو لا يحدث هذا بالمكسيك فقط ،و غنما بفرنسا أيضا حيث تجري تعبئات ضد إصلاح الشغل(...)